جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

الشعبة :العلوم المالية و المحاسبة التخصص : التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

واقع التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك

من إعداد الطلبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

مبارك شريفة براهيمي عمر بلمهدي زازة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	اسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	براهيمي عمر	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	بوزيان العجال	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	بن شني يوسف	أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وتقدير

بعد الحمد و الشكر للمولى عزوجل لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بجميل شكري و تقديري للأستاذ

براهيمي الحاج

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة و أتقدم بشكر خاص لكل من ساعدني

في هذا البحث

و خاصة الأستاذ المساعد معروف جمال الذي لم يبخل علي بالمساعدة

و التوجيهات الضرورية ،اسأل الله أن يجازيهم الله خير الجزاء .

الإهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

و لم نكن إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

اهدي ثمرة عمي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتخت لي أبواب العلم و المعرفة

إلى أغلى و اعز إنسان في هذا الوجود

" أمي " الحبيبة

اطل الله في وجودها بجني و في قلبي إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي

إلى من كان رمز القوة و النقاء ،إلى من كان قدوتي في التربية و الأخلاق إلى

" أبي "

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم اسعد الأوقات

إلى دفئ البيت و سعادته

إلى إخوتي الأعزاء

إلى أصدقائي الأوفياء

إلى كل باحث و طالب علم

إلى كل من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي "

إليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

شريفة و زازة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة	**01**
الفصل الأول : البنوك و المخاطر البنكية	
تمهيد	05
المبحث الأول : عموميات حول البنوك	**06**
المطلب الأول : مفاهيم حول البنوك و تطورها	06
المطلب الثاني : الاتجاهات الحديثة للبنوك	09
المطلب الثالث : الاتجاهات الحديثة للبنوك	12
المبحث الثاني : ماهية المخاطر البنكية	**15**
المطلب الأول :مفهوم المخاطر البنكية و العوامل المؤثرة لها	15
المطلب الثاني : أنواع المخاطر البنكية	17
المطلب الثالث : مصادر المخاطر البنكية	20
المبحث الثالث : إدارة المخاطر في البنوك	**23**
المطلب الأول : مفهوم و خطوات إدارة المخاطر البنكية	23
المطلب الثاني : مبادئ و مسؤولية لقيام عملية إدارة المخاطر في البنوك	29
المطلب الثالث : إجراءات للحد من المخاطر و تصنيفات إدارة المخاطر	32
خلاصة الفصل الأول	36

الفصل الثاني : التدقيق في البنوك	
تمهيد	38
المبحث الأول : ماهية التدقيق في البنوك و معاييره	39
المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق و مفهومه	39
المطلب الثاني : التدقيق و نظام الرقابة	48
المطلب الثالث :المعايير الدولية للتدقيق و انجاز المراجعة	53
المبحث الثاني : التدقيق في البنوك	60
المطلب الأول : مفهوم التدقيق في البنوك و مبادئه	60
المطلب الثاني : أهداف و متطلبات التدقيق في البنوك	64
المطلب الثالث : منهجية و إجراءات التدقيق في البنوك	66
المبحث الثالث : التدقيق و إدارة المخاطر البنكية	68
المطلب الأول : تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك	69
المطلب الثاني : علاقة التدقيق بإدارة المخاطر	70
المطلب الثالث : دور التدقيق في الحد من المخاطر البنكية	72
خلاصة الفصل الثاني	78
الفصل الثالث : التدقيق و المخاطر البنكية في البنك BADR	
تمهيد	80
المبحث الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية المحلية	81
المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:	81
المطلب الثاني :مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري	81
المطلب الثالث :أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	81
المبحث الثاني : التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية /دراسة حالة سيدي لخضر	82
المطلب الأول :عرض وكالة سيدي لخضر .	82

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبتك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر	83
المطلب الثالث : إدارة المخاطر	85
المبحث الثالث : اختبار الفرضيات و منهجية الدراسة.	89
المطلب الأول : الإحالة	89
المطلب الثاني :اختبار الفرضيات	89
خاتمة	94
قائمة المراجع	97
ملخص الدراسة	/
الملاحق	/

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.II	يبين التطور الذي طرا على التدقيق الداخلي، مفهومه، وظائفه وأهدافه	42
2.II	الفرق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	47
3 .II	طريقة ومنهجية التدقيق الداخلي في البنوك	67
1.III	مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر	85
2.III	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنك	86
3.III	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر	87
4.III	اختبار الفرضية الأولى	89
5.III	اختبار الفرضية الثانية	90
6.III	اختبار الفرضية الثالثة	91

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.I	مصادر مخاطر العمل البنكي	21
2.I	مصادر مخاطر العمل البنكي	22
3. I	الضوابط المستمرة لإدارة المخاطر تكون وقائية و اكتشافيه و تصحيحية	24
4. I	طرق مستخدمة في تحديد الخطر	27
5.I	مراحل إدارة المخاطر البنكية	28
6.I	أساليب إدارة المخاطر البنكية	29
2.II	دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر	72
1.III	الهيكل التنظيمي لبتك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر	82

مقدمة

لقد أدت التطورات الاقتصادية التي كانت نتيجة للتقدم العلمي النظري والتنظيمي في جميع المجالات التي شهدها العالم والذي اثر على الاقتصاد الدولي تزامنا مع التحولات الطارئة إلى نشأت جدل حول التدقيق وعلاقته بالمصرف والبنوك فكان من الضروري أن تتكيف المنظمات الوطنية مع هذه التغيرات خاصة البنوك فهي المحرك الأساسي للمؤسسات الاقتصادية .

فالجهاز المصرفي يعد محورا لتعاملات دول العالم من خلال ما يقوم به لتجيع المدخرات و الاستثمار في كل المجالات والقيام بأعمال الوساطة المالية.

وللبنك دور استراتيجي في التنمية خاصة انه أصبح يتعامل مع شركاء و مساهمين يعملون على ضمان حقوقهم و سير المنظومة البنكية حيث لم يعد ملكا للدولة فقط، وهذا ما يعرضه لمخاطر عديدة ومعقدة.
وتقديرا لهذه التطورات الاقتصادية أصبحت المراجعة ضرورة لتزويد مختلف الأطراف الداخلية و الخارجية بالمعلومات الكافية لتجنب المخاطر.

وبالرغم مما تقدمه البنوك من تسهيلات و مساعدات لنشاط المؤسسات ، فلا ننسى الحالات التي واجهتها الشركات العالمية و التعثر و الانهيارات المالية فكان الجدل قائما حول مدى مساهمة التدقيق في إدارة المخاطر حيث تعتبر الأخيرة من المواضيع المهمة التي يهتم بها البنك، وازدادت هذه الأهمية بتزايد الأزمات المالية و المصرفية .

وفي ظل التغيرات أصبح المجتمع ينظر إلى المدقق و التدقيق الأكثر كفاءة للمساعدة و المساهمة في عملية إدارة المخاطر البنكية ، ولهذا فان التدقيق يعمل على حماية أصول البنك وتصحيح الإجراءات الرقابية من طرف الإدارة ،وذلك لمهمة المدقق المتمثلة بفحص و تقييم نظام الرقابة و المراجعة بالاستعانة بمجموعة من الوسائل للوصول إلى التقييم النهائي ، سيرا بالمراحل و النصائح المقدمة لتفادي مختلف المخاطر .

ومن خلال هذا البحث نجيب على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك ؟

وانطلاقا من الإشكالية يمكننا التطرق إلى أسئلة فرعية و المتمثلة في :

1. ما المقصود التدقيق الداخلي ؟ ما هي مكانة التدقيق و المدقق في البنك ؟
2. ما مدى مساهمة تطبيق معايير التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك ؟
3. ما هو موقع التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر البنوك ؟
4. كيف يساعد التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها ؟

فرضيات الدراسة :

من اجل الإجابة على الموضوع وبهدف التطرق لجميع التساؤلات المطروحة ،توصلنا الى طرح بعض الفرضيات التي ستكون مبدأ للدراسة وهي كالآتي :

1. تعتمد البنوك على التدقيق في عملية إدارة المخاطر.
2. التدقيق يسمح بالتأكد من صحة البيانات و المعلومات المقدمة و العمل بها.
3. تطبيق معايير التدقيق في البنوك يسمح بضمان السير الحسن و الشفافية ، وله دور كبير في تفعيل إدارة المخاطر البنكية .
4. توجد علاقة بين المدقق و تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تقييم ومتابعة المخاطر و مراقبة إجراءات الاستجابة لها.

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص.
- الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع نظرا لعدم الاهتمام به اعتقادا أن التدقيق لا علاقة له بالبنوك .
- الأهمية البالغة التي تأخذها البنوك في الجزائر.
- معرفة مدى تطور مهنة التدقيق الداخلي في البنوك.

منهجية الدراسة :

لقد اتبعنا إجراءات لإتمام هذه الدراسة نذكر منها: الاطلاع على أهم الدراسات السابقة والمراجع و المعلومات من خلال الكتب و الأبحاث (مذكرات ماجستير وماستر) ، والمواقع الالكترونية الأجنبية والعربية والمحلي.

الفصل الأول

البنوك والمخاطر البنكية

تمهيد:

يعتبر البنك من احد أهم الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي لأي بلد ،حيث يعتبر أكثر المنشئات فوائدا و ربحا كونه أداة مستعملة لتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة ولهذا قامت السلطات الجزائرية و بعد الاستقلال إلى العمل على استرجاع سيادتها و ذلك من خلال توفير نظام لإثبات عملتها الخاصة و إصدار النقد فكانت الانطلاقة بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 ، و الدينار الجزائري سنة 1964 ، ولان البنوك تتعامل بالنقد والإقراض و الاقتراض ،ولتأثرها بالاقتصاد المحلي و العالمي فإنها تواجه مخاطر اقتصادية محليا و عالميا وليست محددة بالقطاع أو بنوع الصناعة ،لذلك أصبح النشاط البنكي ملزما بالتعامل مع مثل هذه المخاطر .

ولهذا سنستعرض كل ما يخص البنك و تطوره و مجمل المخاطر البنكية ،حيث سنتطرق في المبحث الأول و الثاني أي التعريف المفصل عن البنك و ، نظرة عامة عن المخاطر البنكية التي تواجه النظام البنكي ، أما المبحث الثالث سنتناول كيفية إدارة هذه المخاطر .

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

تحتل البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لأخر نظرا إلى التطورات الاقتصادية الدولية، وذلك لما تقدمه من دعم وتزويد المشاريع و القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمواكبة التطورات السريعة.

المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك وتطورها

الفرع الأول:نشأة البنوك و تطورها

كانت البنوك قبل هذا العصر تلعب دور الصراف. تتعهد الأمانات النقدية إزاء تعهد كتابي تدفعه إلى المودعين[1]، حيث ظهرت أول صورة البنوك في شكل الصراف الذي كان يودع لديه الناس نقودهم كأمانة حفاظا عليها مقابل اجر يتناسب مع مدة بقاء الوديعة و مبلغها[2].

يرجع بعض المؤرخين الأساس في ظهور البنوك إلى الصاغة و تجار الذهب ، فنظرا لطبيعة عملهم الذي يتطلب وجود خزائن أمنة لحفظ الذهب و المقتنيات الثمينة فقد كان من الصعب حينها نقل النقود خوفا عليها من السرقة و مخاطر حملها و كان العامة يلجئون إليهم لحفظ أموالهم و ثرواتهم و ذلك مقابل صكوك أو تعهدات ، تثبت لهم حقوقهم المالية فسميت بذلك بنكنوت ،وبمرور الزمن أخذت هذه الأحداث هذه التعهدات (الوثائق المالية) تحل محل النقود و الأوراق النقدية (الأوراق النائبة) وأصبح الناس يزاولون أعمالهم التجارية بهذه التعهدات في الأسواق ، و لاحظ أصحاب هذه الدور أن هذه الودائع النقدية تبقى محفوظة في الغالب من غير أن يسترجعها أصحابها لمدة من الزمن،كما وجد الصاغة أن بإمكانهم إصدار هذه الإيصالات كقروض مقابل فائدة على ما في حوزتهم من مقتنيات[3] .

ومنذ القرن الرابع عشر اتسعت التعاملات التجارية و كثر هؤلاء البنكيين و المرابين ، و أدى إلى دخول أشخاص في هذا العمل لا يتسمون بالأمانة و الدقة في تعاملاتهم ، وقد سمح بعض البنكيين لزبائنهم بسحب الأموال أكثر من مما يملكون فعلا و دون حدود أو قيود مقابل أرباح وهو ما يعرف بالسحب المكشوف ، حيث يشير استقراء التاريخ البنكي إلى مغالاة البنوك في منح الائتمان أفضى بها في النهاية إلى حالة من التعثر البنكي الجزئي آو الكلي (أي الإفلاس)، و توالت هذه الافلاسات في القرن الرابع عشر و الخامس عشر مما أدى بعد ذلك إلى تدخل الحكومات و التفكير في إنشاء بنوك تجارية و هي التي تعرف الآن، و قد كان أول بنك مت إنشاؤه عام (1587م)في البندقية من بعده بنك أمستردام عام (1609م) و بعدها توالى إنشاء البنوك يف

---

[1] محمد مهدي الاصفي تحقيق :احمد ماجد .المعارف العلمية ، معهد الدراسات الدينية و الفلسفية، طبعة 2014

[2] موسوعة مقاتل الصحراء، كما صحبت في 2006/10/26

[3] محمد مهدي الاصفي ، مرجع سبق ذكره

دول العالم، منذ بداية القرن الثامن عشر اخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات، و كانت القوانين نقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها [1]

و كان التطور الحاسم يف النشاط البنكي هو انتقال البنوك من إقراض ودائع الزبائن إلى الإقراض المجرد (توليد الائتمان)، و بذلك أصبح النظام البنكي مسئولا عن توليد النقود في المجتمع ، و بدأت تظهر الأفكار التقليدية البنكية التي مثلتها المدرسة الانجليزية متأثرة بالتقاليد الانجلوساكسونية و بفكر "ادم سميث" (1790-1723)و ترى تلك التقاليد و الأفكار التجارية جيب أن تقتصر يف قروضها على المدة القصيرة التي(لا تتجاوز سنة) للمحافظة على السيولة و التعامل عن طريق الأوراق التجارية، ولا ينصرف دور البنوك بالتالي إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل أو المساهمة في ملكية المشروعات.[2]

و يرى أنصار التحليل الماركسي و منهم "سمير أمين " و "كورو" و "فيتو ردوا" و "فرانك" في إطار ما يسمى نظرية التبعية أن البنوك في القرن التاسع عشر لم تعد مجرد وسيط في مدفوعات، بل كانت تحتفظ بالمال لأجل الاستثمار في الصناعة و تحول الرأسمال النقدي إلى رأسمال صناعي يسمى رأس المال المالي .

لابد من الإشارة إلى أمرين هامين ساد السياسة البنكية في القرن العشرين [3]

- الأول: تدخل الدولة يف البنوك بعد الحرب العلمية الأولى، سواء بصورة مباشرة أو غري مباشرة
- الثاني: أصبحت البنوك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مراقبةفي أعمالها، و أضحت ترتسم السياسة التي تفرضها الدولة عليها مادامت تقوم بوظيفة شبه عامة، و طغت على العالم فكرة الاقتصاد الموجه بحيث أصبح المبدأ الأساسي الذي تسري عليه الدول يف سياستها الاقتصادية و صار توزيع الاعتماد جيري وفق خطة موضوعة مسبقا و مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت الصناعة البنكية تشهد تغييرات متلاحقة يمكن رصدها و تقسيمها إلى أربع فترات و هي :

الفترة الأولى : (1950/1980)تميزت هذه الفترة بتحسن الصناعة البنكية و تمارسها خلف حدود جغرافية محمية بالأنظمة و القوانين، التي كانت تحد من المنافسة و خلقت مناخ شبه احتكاري. .

الفترة الثاني: (1980/19990) تميزت هذه الفترة بتراجع دور الوساطة المالية، و هي الفلسفة الأساسية التي قامت عليها فكرة البنوك نتيجة موجة من التحرر المالي العارم، و التي أدت إلى حضور منافسين جدد على جانب الأصول و الخصوم. و بدأت البنوك بتقدمي ما يعرف بالخدمات الذاتية للبنوك، و ذلك من خلال آلات الصرف الآلي التي مت نشرها.

---

[1] ايمن هندي ، (التجارة الدولية).تجمع الطلبة ، جامعة الملك سعود

[2] رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة رسالة ماجستير، منشورة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية بدون دار نشر، 2000، ص 72

[3] www.kadhifalagetaa.com/moralefat035/01htm extraite 19/10/2007 المعاملات المصرفية

الفترة الثالثة (1990/1999)دخلت الصناعة البنكية هذه الحقبة و هي تقوم بنفس العمل التي تعودت عليه و إنما بطريقة أكثر تقدما. و بدأت عمليات تطوير آلات الصرف الآلي حيث أصبحت تقدم كشف حسابات للزبون و أدخلت مفهوم النقود البلاستيكية الممغنطة متمثلة يف بطاقة الائتمان. و ظهور إنشاء ما يعرف بالبنك المحمول الذي يمكن أن يؤدي للخدمة باستعمال الهاتف أو الكمبيوتر المحمول المربوط بشبكة الانترنيت ، باستخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء و الدفع عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها)E-CHASH(عن طريق استخدام برامج معينة

الفترة 2008/2000 من خلال برامج المحاسب الآلي المتفوقة، والمخصصة للتعاملات المالية أصبح بإمكان البنك إجراء الصفقات لصالح زبائن بتكاليف اقل كثيرا من تلك التي تتقاضاها شركات بطاقة الائتمان عن طريق استخدام " البطاقة الذكية " وهي بطاقة بلاستكية مزودة حوسبية قادرة على تخزين بيانات تعادل 500ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستكية الممغنطة ، وبخلاف ما عليه الحال في النقود الالكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فانه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عرب الانترنت و في الأسواق التقليدية .

الفرع الثاني: تعريف البنك

كلمة بنك أصلها ايطالية بانكو و تعني مصطبة و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لقصد بالكلمة منضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

أما بالعربية فيقال صرف النقود أي بدلها بنقود، فالمصرفي هو بائع النقود بنقود غيرها و المصرف وجمعها المصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقتراض و الاقتراض.

فمعظم التعريفات للبنك هي تعار يف وظيفة ترتكز على وظائف البنك وتمهل هيكلة آو تنظيمه و أهدافه و طريقة عمله فيمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة بما يلي:

هو يقبل أموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجاتهم (وبذلك يكون مدينا بقيمتها) و بعيد تقديمها للآخرين ليستفيدوا منها (وبذلك يكون دائن لهم بقيمتها) وبعبارة أخرى فان الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الناس الذين أودعوها لديه (ديون الناس بذمته) وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بها، وهكذا فان البنك في الحقيقة و باختصار يسلن و يستلم الأموال ويستفيد من ذلك[2].

أن البنك هو منشاة تنصب عملياتها الرئيسية لتجميع النقود الفائضة عند حاجة الجمهور أو منشات الأعمال أو الدول بغرض الإقراض أو الاقتراض وفق أسس معينة أو استثمار الأوراق المالية وأيضا تختص في منح و توفير الائتمان للمؤسسات و المجتمع.

ويمكن التعبير عن البنك و المصارف بما يلي:

[1] شاكر القز ويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1998 ص33

[2] معزوزي نصر الدين "التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.ن.ت لنيل ش:ليسانس ،جامعة بومرداس،دفعة3ص1

المصارف هي المؤسسات التي تخلق الائتمان و تتعامل بالنقود بجميع أنواعها، فهي تبادل النقود الحاضرة بوعد بنقود مستقبلا.

البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية أو الهيئة التي تمتهن استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لاستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية .

هي منظمة اقتصادية متخصصة في إدارة الأموال عن طريق الحفظ و الإقراض أو بيع أو الشراء.

البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية يمكن تعريفها بالنظر إلى وظائفها، فهي وسيط مالي بين المقرضين و المقترضين و يخلق الائتمان أو ما يطلق عليه القروض مع القيام بما يرتبط بهذه الأمور من خدمات و إجراء العمليات المصرفية[1].

البنك يعرفه علماء الاقتصاد بأنه «جهاز يتولى تقديم الائتمان لعملائه ويتلقى الودائع النقدية منهم»[2].

والائتمان هو «مقدرة الحصول على سلع أو خدمات أو نقود حاضرة مقابل الوعد برد ميعاد لها مستقبلا». وان أهم نشاط يقوم به البنك هو الاقتراض بفائدة كما في الودائع الثابتة أو بدون فائدة كما في الودائع المتحركة، ثم الإقراض بفائدة أكبر، والدخل ألربوي يتكون من الفرق بين الفائدتين أو من الفائدة التي يتقاضاها حالة اقتراضه بدون فائدة كما في الودائع المتحركة.

ومن هنا نعرف أن البنك وظيفته في الواقع هي وظيفة وسيط بين رأس المال[3]

المطلب الثاني: وظائف البنوك

الفرع الأول: وظائف البنك:

لقد اتفقت جميع التعاريف على أن البنك هو المؤسسة المالية التي تجمع الودائع من عملاتها لتمنحها في شكل قروض مقابل معدل فائدة ، من خلال هذه العملية فهي تساهم في خلق نقود جديدة هي " نقود الودائع " ، ومن هذا التعريف الأخير يمكن استخلاص وظائف البنك الأساسية من خلال دوره في الوساطة المالية ، جميع الودائع ، خلق النقود و منح القروض .

1. الوساطة المالية :

الوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل عاقة التمويل المباشرة بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة ، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها لأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي ، من خلال تعبئة الادخار (الفوائض المالي) من الأفراد و المؤسسات،و منحها على شكل قروض لأصحاب العجز المالي ، وتعتبر الوساطة المالي من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016، ص 33.34

[2] المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية /د.محمد العربي ص 87 الأزهر سنة 1965

[3] فؤاد مرسي النقود و البنوك في البلاد العربية ، ص 37

إلى تسهيل الجمع بين طرفين متناقضين من حيث السيولة و الربحية و المخاطرة تعتبر صانعة التمويل ، و الوساطة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع أطراف العلاقة [1]

2. جمع الودائع :

يعتبر جمع الودائع احد أهم وظائف البنك ، و الودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات و المؤسسات و المحتفظ بها في البنك ،و قد تكون لفترات مختلفة (طويلة ،متوسطة أو قصيرة الأجل) و تمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك الذي بدوره يحولها إلى قروض للتمويل.

فالوديعة تعرف على أنها " **كل ما يقوم الأفراد و الهيآت بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على أساس الحفظ أو التوظيف و تتجسد هذه الودائع في اغلب الأحيان في شكل نقود قانونية ، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى (الذهب مثلا ...)**.[2]

3. إنشاء النقود : يعتبر إنشاء أو خلق النقود من أهم الوظائف البنكية " **فهي العملية التي يتم بواسطتها إنتاج السلعة المستعملة في تداول السلع و الخدمات ".**[3]

فعلى عكس النقود القانونية ، فان نقود الودائع يتم إنشاءها من طرف البنوك التجارية ، وهي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع و القروض ، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات و ليس تداولا حقيقيا ، و كما هو الحال بالنسبة لإصدار النقود القانونية فان البنك التجاري لا يستطيع إنشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول ، هي النقود القانونية ذاتها ، ويحصل على هذه النقود في شكل ودائع متلقاة من الأفراد و التجار و الشركات ....

و يعتمد البنك في ذلك على القاعدة الشهيرة القائلة بان **الودائع تسمح بالإقراض كما أن القروض تخلق الودائع**[4] ، ومن هذه القاعدة لا يكون البنك التجاري في حاجة إلى منح الوديعة كقروض و إنما يخلق الائتمان اعتمادا على هذه الوديعة ، هذا ما يمكن البنك التجاري من منح قروض تفوق إلى حد معين الودائع الموجودة بحوزته.

4.منح القروض البنكية :

يعتبر منح القروض البنكية من أهم الوظائف التي يؤديها البنك ، وقد تكون هي الغاية التي من اجلها اوجد البنك ، فالودائع البنكية لا معنى لها إذا لم توظف في شكل قروض تمنح لتمويل مختلف نشاطات الاقتصاد.

---

[1].بوسنة كريمة ، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاجزتئر – دراسة حالة البنوك الفرنسية-،مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية،جامعة تلمسان،2011 ص 6

[2]الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2000، ص14.

[3]الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4]الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 45.

إلى جانب ذلك تقوم البنوك في مباشرة نشاطها بجملة أعمال و خدمات تقدمها لعملاتها ة هي المتعارف بتسميتها بعمليات البنوك أو " الأعمال المصرفية " التي ورد تعريفها في المادة 110 من قانون النقد و القرض 10/90 إذا كان مضمونها ما يأتي [1]" تتضمن الأعمال المصرفية ، تلقي أموال الجمهور و عمليات القرض و وضع الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل" أن هذه الأعمال تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية و السياسية لكل دولة من الدول ومن ضمن مهام البنك :

- قبول الودائع و إعادة توظيفها .
- إصدار الشيكات و قبضها و فتح الاعتمادات .
- خصم الأوراق التجارية و الكفالة و العمليات المنقولة .
- عمليات الصرف و تأجير الخزائن الحديدية .
- شراء و بيع العملات الأجنبية و الذهب .

تشجيع الاستثمار عن طريق القيام بمنح القروض بأنواعها المتوسطة – القصيرة و الطويلة الأجل، كما تقوم البنوك بوظائف حديثة نذكر منها :

إدارة الأعمال وممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية من خلال دائرة محتدة هي . Trust département

تمويل الإسكان التشخيصي من الإقراض العاري و مما يجد ران لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية و هذا يتجاوز بنك الإقراض لأجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة و طويلة الأجل نسبيا.

و يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف في المجتمعات التي تاخد بمدى التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجهة) وظائف أخرى أهمها:

__وظيفة التوزيع Distribution :

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية و لا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام .

__وظيفة الإشراف و الرقابة Fonction de supervision et de control :

[1] قانون النقد و القرض.90-10 ، الجريدة للجمهورية الجزائرية العدد 16 ، الصادر بتاريخ 1990/04/18 ، ص532.

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، و للتأكد من مدى ما حققته استخداماتها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمته.

الفرع الثاني:أهمية البنوك

- ✓ .بدون الوساطة يتعنى على صاحب المال أن جيد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين.
- ✓ بدون المصاريف تكون المخاطرة اكبر الاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.
- ✓ نظرا لتنوع استثمارات المصاريف فإنها توزع المخاطر مما يجعل الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.
- ✓ يمكن للمصاريف نظرا لكرب حجم الأرصدة أن تدخل يف مشاريع طويلة الأجل.
- ✓ تزيد وساطة البنوك من سيولة الاقتصاد بتقدمي أصول قريبة من النقود.
- ✓ تستوعب الأصول المالية المشتركة التي تقدمها البنوك جميع الرقابات وتستجيب هبا.
- ✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر[1]

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للبنوك

الفرع الأول : التنويع في الأنشطة والخدمات البنكية "البنوك الشاملة.

لم تعد الخدمات البنكية تقتصر فقط على عمليات الإقراض والإيداع وما يرتبط بها من أنشطة بنكية، بل هناك تنوع وتعدد في الخدمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو الكثير من الدول النامية .ولقد فرضت التغيرات العالمية وغيرها على البنوك التجارية ضرورة التحول نحو نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجديدة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة الأمان من المخاطر. ويمكن القول أن من التغيرات البنكية العالمية التي عكستها العولمة على أداء أعمال البنوك هو ظهور ونمو كيانات بنكية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك فإضافة إلى التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي: البنوك التجارية، البنوك المتخصصة،بنوك الاستثمار والأعمال، ظهر كيان جديد للبنوك يعرف بالبنوك الشاملة القائمة على التنويع الكامل للأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات العميل و تحل جميع مشكلاته .و يمكن تعريف البنوك الشاملة كما يلي « * : البنوك الشاملة كيانات بنكية تسعى لتنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان البنكي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد استندت إلى رصيد بنكي، بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار

[1] د.محمد عبد الفتاح الصبر في، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، ط، 4113 ،ص89

والأعمال . »كما يعد التنويع من أهم المزايا التي يوفرها العمل البنكي الشامل، ويعني الحصول على موارد مالية من جهات متعددة ولآجال مختلفة مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة والخروج من الإطار المحدود للوساطة التقليدية إلى إطار أرحب من المنتجات المالية المتعددة. وفي ظل التنويع يمكن أن يتحقق الاستقرار في حركة الودائع مع انخفاض مخاطر الاستثمار .وتتزايد الآثار الإيجابية مع إستراتيجية التنويع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير بنكية مثل :إدارة صناديق الاستثمار، التأجير التمويلي أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية وهو ما يؤدي إلى تعظيم الربحية، تخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق درجة أكبر من الأمان للمودعين وبالتالي نقص مخاطر الإفلاس بدرجة كبيرة .ويمكن تلخيص أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك الشاملة في إطار التنويع كما يلي

- تنويع مصادر تمويلها
- تنويع مجالات الاستخدامات البنكية
- دخول البنوك التجارية مجالات غير بنكية
- ممارسة أنماط جديدة ألنشطة الفروع البنكية
- ممارسة بعض الأنشطة غير البنكية من خلل شركات شقيقة غير قابضة[1]

الفرع الثاني : التوسع في استخدام تكنولوجيا الخدمات البنكية و الاندماج

يتمثل كل من التوسع في استخدام تكنولوجيا الخدمات البنكية والاندماج فيما يلي.

1. **التوسع في استخدام تكنولوجيا الخدمات البنكية:**

من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات البنكية هي التوسع الكبير في استخدام الكمبيوتر حيث أدى هذا إلى السرعة في تقديم الخدمات وتقليل الأعباء البيروقراطية وتوفير الوقت لكل من العملاء والعاملين في البنوك. وقد أدى هذا إلى مواكبة التزايد الكبير في حجم المعاملات المالية، و مكانية ا حصول العميل على الخدمات المطلوبة في أي فرع من فروع البنك المعين في أي منطقة من المناطق داخل الدولة المعينة دون الحاجة إلى الاتصال بالفرع الذي قام العميل بفتح حساب فيه، كما أن العميل يستطيع معرفة رصيده، ومجموع وتفاصيل مسحوباته وتواريخها، والحصول على نقدية في ظرف دقيقة واحدة .
أو خدمات كذلك من مظاهر التقدم في تكنولوجيا الخدمات البنكية هي ظهور البنوك الآلية، داخل الحاسب على الشبابيك بطريقة "system Line On" كما هو الحال الآن في بنوك أوروبا و أمريكا وكذلك في بعض البنوك الأجنبية في بعض الدول العربية. يضاف إلى كل ما سبق أن بطاقات الضمان وبطاقات صرف النقدية وبطاقات الشيكات ما كانت تصدر إلا في حالة وجود التقدم في استخدام التكنولوجيا.

---

[1]سمية خلاف "دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك التجارية "كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير ،جامعة ام البواقي 2014/2013

وطبقا لبعض الإحصائيات المتاحة في المملكة المتحدة في نهاية 7910 وجد أن 78 %من إجمالي المعاملات في البنوك تمت من خلال البنوك)الوحدات(الآلية التابعة لكل فرع من فروع البنوك كما أن معدل نمو هذه المعاملات من هذا الفرع يقدر بحوالي 7147 %سنويا .وجدير بالذكر أن خدمات الكمبيوتر التي تقتصر فقط على البنك بل تقدم أيضا إلى الجمهور بالإضافة إلى قيام البنوك بتقديم الاستشارات لكافة الجهات بما في ذلك قيامها ببيع نظم المعلومات الإدارية والبرامج الخاصة بالرقابة على المخزون وحسابات الأجور وغيرها .

2. **النمو عن طريق الاندماج**

تعرضت الأنظمة المالية و البنكية لتغيرات جذرية خلال العقدين الأخيرين، و أصبحت المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية و البنكية واقعا التي يمكن تجاهله في ظل ترسخ العولمة يوما بعد يوم .ورغبة في زيادة التنافسية اتجهت البنوك إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات بنكية عمالقة وقوية لتتغلب على المصاعب التي بدأت تواجهها. وتعتبر عملية الاندماج بين البنوك قوة دافعة في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، إذ تهدف إلى تحقيق النمو والتوسع وتكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة لتحقيق تغطية شاملة للبلد، وتغزوا أسواق الخدمات البنكية خارج الدولة .يمكن تصنيف مبررات الاندماج والاستحواذ في ثالث مجموعات [حسين،9668 ،ص981:

المجموعة الأولى: تتمثل في تنظيم ثروة المساهمين، حيث تسمح هذه الظاهرة بتحقيق وفرات الحجم والتحكم أكثر في معيار التكلفة/العائد، وهو ما أدى إلى فعالية أكبر وزيادة في أرباح المساهمين. غير أن هذا الاندماج يؤدي إلى زيادة التركيز، وبالتالي إمكانية ارتفاع الأسعار

المجموعة الثانية: تتمثل في ترقية مصلحة المسيرين، حيث إن هؤلاء يرون في الاندماج طريقة لزيادة قوتهم والدفاع عن قانونهم الخاص

.**المجموعة الثالثة** : تتمثل في عدد من العوامل التي من شأنها أن تخلق محيطا مناسبا للاندماج والاستحواذ، وتتضمن تغيرات في هيكل القطاع البنكي، منها فتح المجال للمنافسين غير البنكيين، ومثال ذلك الاندماج ما بين البنوك وشركات التأمين.[1]

الفرع الثالث:التدويل والتطوير التنظيمي والإداري

من بين الاتجاهات الحديثة للبنوك التجارية نجد التدويل والتطوير التنظيمي والإداري وهما كما يلي

.**التدويل** في وقتنا الحالي تتجه بعض البنوك إلى تدويل أنشطتها بدخولها أسواق الخدمات البنكية خارج البلد الأم لذا نجد ما يسمى بالبنوك متعددة القوميات ".Bank Multinational "ومن أهم أسباب التدويل :

[1]سمية خلاف "دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك التجارية "كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير ،جامعة ام البواقي 2014/2013

تجنب خطر المنافسة وتشبع السوق المحلي والإضرابات العمالية المؤثرة على النشاط الاقتصادي.

- انخفاض تكاليف العمالة، الأرض وبعض مقومات الإنتاج الأخرى مقارنة بنظيرتها في البلد الأم.
- الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة والحكومة الأم.
- الرغبة في التوسع والنمو

التطوير التنظيمي و الإداري من أجل تحقيق التوسع والتنوع والتقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة و تقديم الخدمات البنكية داخل البلد أو خارجه، يتطلب درجة عالية من المواكبة والتلاؤم في البناء التنظيمي والإداري للبنوك إضافة إلى أساليب إدارة العمليات البنكية وانجاز الوظائف الإدارية بصفة عامة[1].

المبحث الثاني : ماهية المخاطر البنكية

إن التطورات المتصارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية و ازدياد عملية التطور في التكنولوجيا تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعا و تعقيدا و تعرضا للمخاطر، لذالك خصصنا هذا المبحث لماهية المخاطر البنكية ، مقسما إلى ثلاث مطالب حيث المطلب الأول مفهوم المخاطر البنكية و العوامل المؤثرة لها ، و الثاني سنستعرض فيه أنواع المخاطر البنكية ، إما المطلب الثالث و الأخير فسنطرق فيه مصادر المخاطر البنكية .

المطلب الأول : مفهوم المخاطر البنكية و العوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: مفهوم المخاطر ة

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة ،و اختلفت تعار يفهم طبقا للبيئة التي ينتمي ا ليها كل باحث ، و الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه ، و للزاوية التي ينظر منها إلى ظاهرة من محل الدراسة ، و على الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض من هذه التعاريف كما يلي :

حسب احد الكتب المخاطرة هي:

"ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية ، و ما يترتب عليها من ظهور حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين " .[2]

و يعرفها {**Webster**{ المخاطرة على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة [3]

حسب هذا التعريف فان ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عد تأكد الذي يحيط القرارات المستقبلية ،و هذا التعريف لا يصلح للتحليل لان لا يمكن قياسه .[4]

---

[1] سمية خلاف "دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك التجارية "كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير ،جامعة ام البواقي 2014/2013

[2] سامي عفيفي حاتم, (1986), «التامين **الدولي**" الدار المصرية اللبنانية, ط1, القاهرة, ص24.

[3] طارق عبد العال حماد,(2000),"**دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية المكتب العربي**",القاهرة,ص260.

[4] منير إبراهيم الهندي,(1999),"**الإدارة المالية**" مدخل تحليلي معاصر للمكتب العربي الحديث,القاهرة,ط 4,ص440.

كما عرفها {BETY} و زملائه المخاطرة أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا .[1]

و منه يكمن الوصول إلى مفهوم المخاطرة لبنكية كما يلي :"تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع غلى استثمار معين .أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين{ **AUDITEUR** } و المدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة و تنفيذ استراتيجياته .

و عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها :

"هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يكمن أن تأثر على تحقيق أهداف المنظمة، و تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، و درجة احتمال حدوثها " [2]

كما عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها :

"احتمال حول خسارة إما بشكل غير مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو الخسائر في رأس المال ، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف عللا تحقيق أهدافه و غاياته ، حيث أن مثل هذه القيود تضعف من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته من جهة ، و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بنية الأعمال المصرفية من جهة أخرى " [3]

الفرع الثاني :العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

هناك العديد من العوامل التي تركت اثأر مهمة في المخاطر الأعمال المصرفية نذكر منها :

1. التغييرات النظمية و المصرفية و الإشرافية:

قامت العديد من الدول و التنظيمات الذهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف و ذالك لتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها ،و المحافظة و مثال ذالك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف و كيفية قياسها و الإشراف عليها .

2. عدم استقرار العوامل الخارجية :

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم استقرار المستمر لأسعار الفوائد و أسعار صرف العملات و ابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا ، مثل مخاطر التسعير و مخاطر السياسة و سعر الفائدة .

---

[1] محمد صالح الحناوي,(1999),"**<u>الإدارة المالية و التمويل</u>**",كلية التجارة,جامعة عين الشمس,القاهرة,ص230 .

[2] The Institute Of Internal Auditors IIA, (2010),"**<u>standars for the professional practice of internal audit (standars)"</u>** ,P19.

[3] Financial Services Roundtable ,op.cit. , june, 1999, P5.

3. المنافسة:

تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار ، و هذا ما اثر سلبا خاصة مع توسع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء أدى إلى ازدياد المخاطر ، و مثال ذالك المخاطر الائتمانية .

4. التطورات التكنولوجية:

و التي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل المصرفي في نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها ، و إدارتها بطريقة أفضل ، و لكن نجم عن ذلك أيضا أثار سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية[1]

المطلب الثاني : أنواع المخاطر البنكية

لما كان العمل المصرفي بطبيعته يتعرض إلى مخاطر عالية بسبب اعتماده على أموال المودعين ، و هي أموال تعتبر من الناحية القانونية أموال الغير مما يستوجب الأمر بذل العناية اللازمة للمحافظة عليها ، من خلال توظيفها في مجالات تحقيق العوائد المصرفية من ناحية و توفر السيولة و الأمان لهذه الأموال من ناحية أخرى ، لذلك كله يتعين على الإدارة المصرفية بذل العناية اللازمة لتحديد و تقييم المخاطر التي تتعرض لها عملياته المختلفة و منها :

1- المخاطر المالية :

1-1 - المخاطر الائتمانية:

تنشا عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل من الوفاء بالتزاماته و يرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول، و تشمل هذه المخاطر البنود داخل الميزانية مثل القروض و السندات و البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتماد المستمدة.

و تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية و عوامل داخلية منها :

1-1-1 العوامل الخارجية:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال .
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها أثار سلبية على الطرف المقابل .

1-1-2 العوامل الداخلية :

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توفر السياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير .
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر و الرقابة عليها .[1]

---

[1] عقل، مفلح (2006)، "**وجهات نظر مصرفية**" ، الجزء الثاني ، مكتبة المجتمع العربي، عمان ، الأردن ، ص260

1-2- المخاطر السيولة:

هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف جراء تدفق غير متوقع لودائع عملاته للمخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين ، و مثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على المصرف نشاطا غير اعتياديا في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق بأسعار مرتفعة .[2]

و تقع مسؤولية ضمان سيولة كافية في المصرف على مجلس إدارته و الإدارة العليا و بالتالي غلى المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية ز كذلك النشاطات داخل الميزانية و كذالك النشاطات خارج الميزانية .[3]

1-3 مخاطر السوق :

و تتجسد في مخاطر التعرض للخسائر نتيجة التغيرات الغير المتوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، أي عندما تتحرك أسعار هذه الأدوات في غير صالح المصرف.[4]

وتنقسم مخاطر السوق إلى:

1-3 -1 مخاطر سعر الفائدة :

و تنشا هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات و الأصول ، و تتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح ما يلي :

- الوقوف على معادلات تكلفة الالتزامات و معدلات العائد على الأصول .
- تحقيق مقدار الفجوة بين الأصول و الالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير و مدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة .

1-3-2 مخاطر أسعار الصرف :

هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي و التقلبات ناتجة في أسعار الصرف العملات و مخاطر إعادة تقييم مراكز العملات اعتمادا على أسعار صرف متغيرة و متقلبة و بالتالي تأثيرها على قيم كل الموجودات و المطلوبات و على الوضع التنافسي للمصرف ، و التي قد ينتج عنها تعرض المصرف إلى خسائر كبيرة .

1-3-3 مخاطر أسعار الأوراق المالية :

---

1 حسنُ بلعجوز، بوقرة رابح، (2010) ، "**إدارة المخاطر المصرفية مع الإشارة إلى حالة** الجزائر" ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص4 .

2 الخطيب، سمير، (2005)، "**قياس و إدارة المخاطر بالمصارف**" ، منشأة المعارف، مصر ، ص211 .

3 الكرانسة، إبراهيم ، (2006) ، " **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على المصارف و إدارة المخاطر**" صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي، .الإمارات العربية المتحدة ، ص 38 .

4 .إبراهيم، إيهاب نظمي ،(2009) ، "**التدقيق القائم على مخاطر أعمال**" ، مكتبة لرتمع عربي ، عماف ، ص 113 .

هي مخاطر احتمالية تعرض للمصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات و الأسهم و السلع .[1]

2-المخاطر التشغيلية :

و هي عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو وجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو بسبب أحداث خارجية ، فهذه المخاطر تنشا نتيجة لأخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملائمته الإجراءات و الضوابط كالخسائر الناتجة عن الاختلاس و مخالفة أنظمة الرقابة و الكوارث الطبيعية .

3-1 المخاطر الاقتصادية :

و هي المخاطر الناشئة عن التغير في العوامل الاقتصادية مثل العرض و الطلب و عوامل السوق ، و سوق العملة و الأسواق البديلة ...الخ .

3-2 المخاطر السياسية :

و هي تلك المخاطر الناشئة عن التغير في السياسة الداخلية أو الخارجية بحيث تتعرض المصارف لتجميد الأرصدة أو الأصول في البلدان الخارجية أو مصادرتها في حالة التغير في السياسات الحكومية لتلك البلدان .

3-3 مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية :

أذى تطور المصرف بشكل مستمر إلى استخدام التكنولوجية الحديثة و برامج الكمبيوتر لكي تستطيع المنافسة فيما بينها و تقديم الخدمات المتطورة التي تلبي حاجات عملائه ، مما نتج عن ذلك مخاطر جديدة مرتبطة بهذه العمليات كالاحتيال و الدخول في العير المرخص لحسابات العملاء و غيرها من المخاطر .

3-4 مخاطر التضخم :

و هي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة الحقيقية للموجود و الأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية و يمكن التعبير عنها بأنها المخاطر الناشئة عن زيادة الكلفة بسبب التغيرات في المستوى العام للأسعار .[2]

3-5 المخاطر القانونية :

و تنشا هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة الخاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ،أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق و الالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية ، و من ذلك عدم وضوح مدى توافر لحماية المستهلكين في بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقات المبرمة .

3 - 6 المخاطر الإستراتيجية :

[1] الخطيب ، سمتَ ، "**قياس و إدارة المخاطر بالمصارف**" ، منشأة المعارف، مصر ، ص 04 .

[2] إبراهيم ، إيهاب نظمي ، (2009) "التدقيق القائم على مخاطر الاعمال" مكتبة المجمع العربي، عمان ، ص11

هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب ، الأمر الذي قد يؤدي إلحاق خسائر أو ضياع فرصة بديلة، لذلك فان المخاطر الإستراتيجية تكون على مستويين :

3 - 6- 1 - مخاطر المستوى الكلي : و هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية .

3 - 6 -2 - مخاطر على مستوى الأنشطة : و هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار .

3 - 7 مخاطر السمعة :

و هي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة و التي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال ،حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه و التي تعكس صورة سلبية عن المصرف و أدائه و علاقته مع عملائه و الجهات الأخرى ، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف و نشاطه .[1]

مما سبق ندرك مدى المخاطر المحدقة للمصرف ،و مدى الحاجة و إلى وجود نظام متكامل للتخفيف من هذه المخاطر و إدارتها ،لذلك يتعين أن تقوم إدارة المخاطر في البنك بقياس حجم الانكشاف الكلي الذي يواجهه البنك نتيجة المخاطر السابقة و يكون ذلك من خلال أنظمة داخلية متطورة تعتمد على قاعدة بيانات تتيح إمكانية قياس المخاطر و تحديدها لكل نوع من أنواع الأنشطة المختلطة .

المطلب الثالث : مصادر المخاطر البنكية

تتمثل مصادر المخاطر البنكية فيما يلي :

أولا : البيئة الداخلية للمؤسسة :

و تتمثل في مختلف المكونات و العناصر التي بإمكانها التأثير سلبا عليها ،سواء تعلق الأمر بالجانب الإداري، التكنولوجي ،الموارد المالية و البشرية ،التسويق، التموين ،الإنتاج ... أو بعبارة أخرى يمكن تجميعها فيما يسمى سلسلة القيمة و ما تتضمنه من نشاطات أساسية و نشاطات مساعدة ،و بالتالي فان هذه العناصر في حالة كونها ضعيفة مقرنة بالمؤسسات المنافسة ، فسوف تشكل خطرا دائما على المؤسسة .

ثانيا : البيئة الخارجية للمؤسسة

و تتمثل في مختلف العوامل الموجودة خارج المؤسسة و التي يمكن تؤثر سلبا عليها ، أو تشكل أخطارا مختلفة على المؤسسة ، و عادة ما تجمع في العناصر التالية : البيئة الاقتصادية و الاجتماعية البيئة و السياسية و القانونية ، البيئة التنافسية ، البيئة الثقافية و البيئة التكنولوجية .[2]

---

[1] الخطيب ، سمىَ ، "قياس و إدارة المخاطر بالمصارف" ، منشأة المعارف، مصر ، ص247 - 248 .

[2] سمية خلاف "دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك التجارية" مدكرة لنيل شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة ام البواقي ،2014/2013

يمكن تجسيد هذه الفكرة في الشكل الموالي الذي يوضح لنا مختلف المصادر التي تتولد عنها المخاطر البنكية :

الشكل رقم (1.I) مصادر مخاطر العمل البنكي[1]

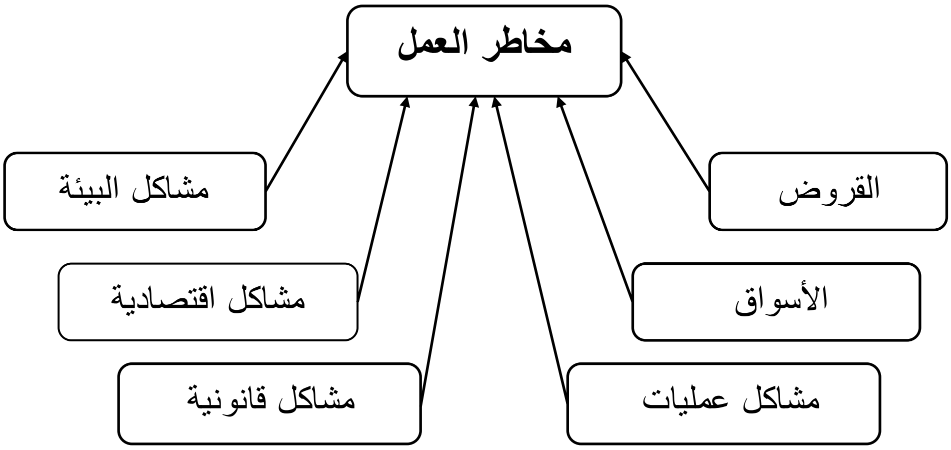

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن مصادر المخاطر البنكية قد تكون في البيئة الخارجية للبنك ، مثلما هو الحال بالنسبة للأسواق ، أي السوق التي تمارس فيها البنوك أنشطتها المختلفة ، و كذا مشاكل الاقتصاد الكلي ، حيث أن الأداء العام لاقتصاد الدولة أو الاقتصاد العالمي له تأثير كبير على أعمال البنوك الخاصة من حيث النتائج بينما تتمثل مخاطر البيئة الداخلية في ظروف العمل داخل البنك في حد ذاته ، سواء من حيث القروض التي يمنحها لعملائه و بالتالي مخاطر عدم الاستحقاق ،أو من حيث العمليات التي ترتبط بالعنصر البشري ، إذ تؤدي الأخطاء التشغيلية إلى احتمال التعرض إلى مخاطر كثيرة تؤثر على أعمال البنك ، و هما ما ستتطرق إليه في العنصر الموالي .

البنك كمصدر للمخاطر

في الوقت الذي يمكن إن يتعرض إليه البنك لمخاطر متنوعة نابعة عن محيطه من خلال ممارسة نشاطه ،فانه في الوقت ذاته يمكنه مصدرا لمخاطر يؤثر بها على أنشطة المتعاملين الأخريين المتواجدين في نفس البيئة هذه الفكرة يمكن تجسيدها في الشكل الموالي :

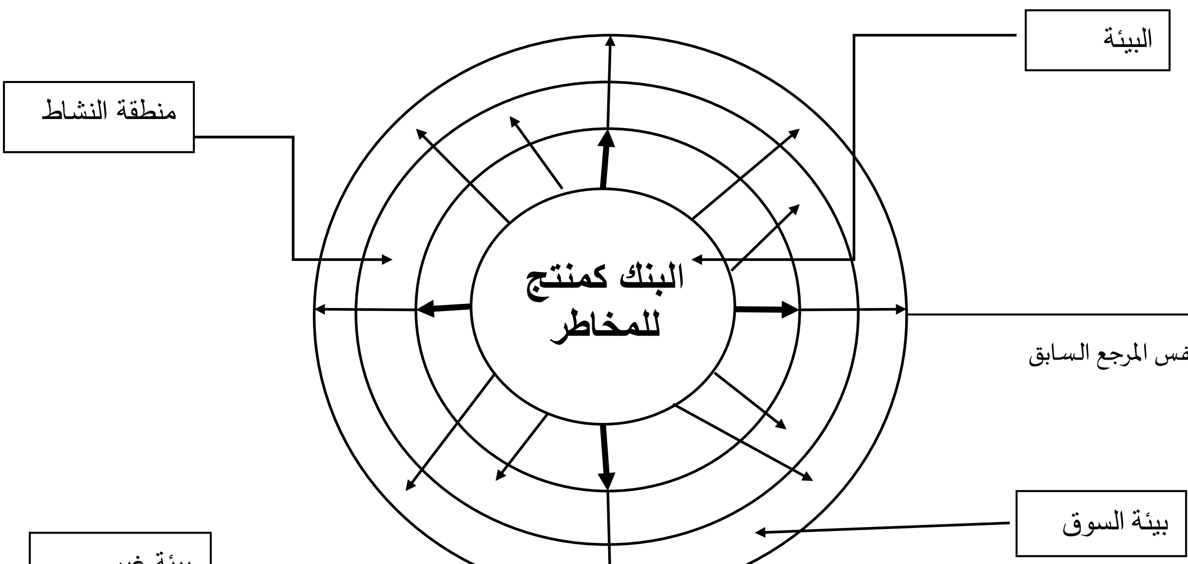

[1] نفس المرجع السابق

1

الشكل رقم (2.I) مصادر مخاطر العمل البنكي[1]

من خلال الشكل نلاحظ انه في البيئة الآنية قد تتسبب مثلا خسارة ينك ما إلى تشكيل مخاطر على البنوك أو المؤسسات الأخرى ،كون البنك هو احد أهم المتعاملين الاقتصاديين ، و عليه فان حالته المالية مثلا تأثر حتما على كل ما له علاقة مباشرة مع هذا البنك . أما فيما يخص في علاقة البنك بالبيئة السوقية ، فانه يحتمل أن يشكل مخاطر على كل الناشطين في ذلك السوق ،فالوزن الذي يمثله البنك يجعل من هذا الأخير قادرا على التأثير في السوق عن طريق تصرفاته مثل ابتكار منتجات جديدة .بينما تتأثر البيئة الغير المباشرة أو العامة من حيث التوسع الجغرافي و ما له من تأثيرات على البيئة العامة ، من حيث استقطاب الأيادي العاملة ، أو التأثير على الأوضاع الاقتصادية كالتضخم مثلا . ما نستخلصه من خلال ما سبق ، هو أن هناك عدة مصادر للمخاطر البنكية و عليه فان النتيجة هي أن المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية ليست واحدة بل متعددة مما يعني أنها ستكون مختلفة فيما بينها من عدة نواحي ، كالأولوية التي تمثلها للبنك مثلا ، أو جسامة الخطر الذي يمكن تتسبب فيه ، و بالتالي التكلفة التي سيتوجب دفعها لقاء تغطية الخسائر المنجزة عن التغطية ، أي على النتيجة الإجمالية للبنك .

المبحث الثالث:إدارة المخاطر في البنوك

المطلب الأول : مفهوم و خطوات إدارة المخاطر البنكية

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر و أهم اختصاصاتها

1. مفهوم إدارة المخاطر

[1] سمية خلاف "دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك التجارية" مدكرة لنيل شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة ام البواقي ،2014/2013.

عرف William and Henze إدارة المخاطر على أنها " تقليل الآثار السلبية للمخاطر إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها و قياسها و السيطرة عليها «.

"وانه عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم و تنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[1]

و قد عرفت لجنة (coso) إدارة المخاطر على أنها " تحديد و السيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمشروع "[2].

في عام 2014 قدمت لجنة (coso) بنشر المفاهيم الرئيسية للإطار المتكامل في إدارة مخاطر المشروع و عرف إدارة المخاطر بأنها:

" عملية تنفيذ بواسطة مجلس الإدارة المنظمة و الإدارة و كل الأفراد لتطبيق الإستراتجية الموضوعة لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لانجاز الأهداف التالية :

1 الإستراتجية: الأهداف و فعالية استخدام المورد.
2 العمليات: كفاءة و فعالية استخدام المورد.
3 التقارير: الاعتماد على التقارير.
4 الادعان : ادعان القوانين و الأنظمة المطبقة .

كما عرفت معهد المدققين الداخلين إدارة المخاطر على أنها " هيكل متناسق ،وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد و تقييم و التقرير عن الاستجابات و الفرض و التهديدات التي تؤثر على أنجز الأهداف ".[3]

عرفت لجنة الخدمات المالية المنتقبة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي: " هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر و تحديدها و قياسها و مراقبتها و الرقابة عليها و ذلك بهدف ضمان ما يلي :

1 فهم المخاطر.
2 إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
3 إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتجية للمصرف .
4 إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

---

[1] حماد ، طارق عبد العال ،(2007) ، **"إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-مصارف)"** ، ط1،الإسكندرية ، الدار الجامعية،ص 146

[2] الراوي، خالد وهيب، (2009)،**" إدارة المخاطر المالية "**، دار المسيرة ،عمان ،الأردن ،ص10

[3] محد حلمي مجمعة ، (2009) **" المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث "**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص96 -97 .

5 إن تخصيص رأس المال و الموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

6 إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة و سهلة الفهم.

7 إن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر[1]

و حددت مكونات إدارة المخاطر من وجهة(Kinney 2003) تتمثل هذه المكونات في :

- ✓ البيئة -- تحديد الأحداث --تقييم المخاطر --الاستجابة للمخاطر.
- ✓ أنشطة الرقابة .
- ✓ الاتصال و المعلومات المراقبة[2]

الشكل رقم(3.I): الضوابط المستمرة لإدارة المخاطر تكون وقائية و اكتشافيه و تصحيحية [3]

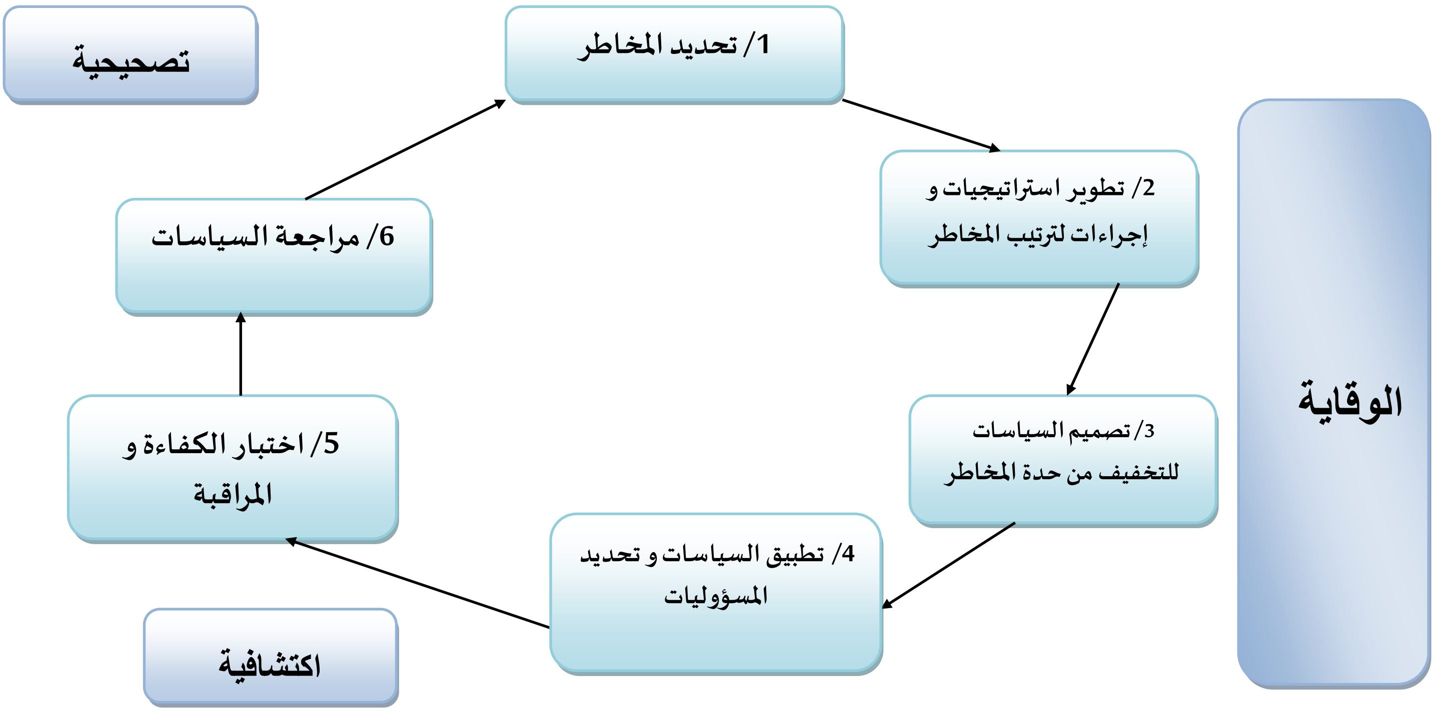

أهداف إدارة المخاطر:

يمكن القول ا ناي نظام لإدارة المخاطر يعمل على تحقيق العناصر التالية:

- إعطاء مجلس إدارة البنك و المديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- وضع نظام للرقابة الداخلية و ذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع و حدات البنك.

[1] شادي صالح البجَتمي ، (2011) "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق،ص45

[2] فريدة مفتاح،مفتاح صالح،يومي 11و12 أكتوبر (2010) " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية " ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق ي الجزائر ، جامعة سميمدة، ص 04[2]

[3] المصدر: الاجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية – سنابل ،2003، ص39.

- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة .
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي يواجهها .
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

أهم اختصاصات إدارة المخاطر:

تتعدد اختصاصات إدارة المخاطر في البنوك التجارية و تتمثل أهمها في المهام التالية:[1]

- إعداد الدراسات الفنية الخاصة التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشان الحدود التي يتعين الالتزام بها سواء فيما يتعلق بمجال الائتمان (حد أقصى لحجم المحفظة / الودائع ، حد أقصى للإقراض للعميل الواحد و الأطراف ذو العلاقة به ، حد أقصى للنشاط الواحد ...) ، أو حدود للفجوات الخاصة بالسيولة و سعر العائد وسعر الصرف ، و بوجه عام هي الإدارة التي تتولى إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات و الضوابط التي يتعين مراعاتها لكافة الأنشطة التي يزاولها البنك، ومتابعة الإدارات المختلفة من خلال التقارير و البيانات و السيناريوهات التي يتم إعدادها في هذا الشأن للوقوف على مدى التزامها بتلك الحدود و إعداد المقترحات و التوصيات اللازمة لتعديل المسار ، و الحد من المخاطر الناجمة عن وجود انكشاف كثر من المسموح به في أي نشاط .
- إعداد الضوابط و الحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال البنكية (الائتمان ، الاستثمار ، غرفة المعاملات ، السيولة ...).
- إعداد المؤشرات و التحليلات المالية لكل ما هو تكلفة و عائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة و مدى تحقيقها للأهداف المحددة باستراتجيه البنك المعتمدة منة مجلس الإدارة.
- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول و الخصوم بالبنك.
- اعدادو متابعة التقارير و الجداول و المؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة قياس و إدارة المخاطر لكل أنواع المخاطر .

حيث اتجهت البنوك المتقدمة منذ التسعينات إلى تشكيل لجنة لإدارة الأصول و الخصوم لديها يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك و أعضاؤها مديري الإدارات الخاصة بالاتمان و الإدارة المالية و الاستثمار و المعاملات الدولية ، المخاطر ، وأي عضو آخر ترى اللجنة أهمية حضوره الاجتماعات التي تعقدها ، من بين أهم الاختصاصات لتلك اللجنة ، وضع السياسات الخاصة بإدارة مخاطر أسعار الصرف و أسعار الفائدة ، ودراسة الفجوات ، و بحث ما يلزم من استخدام أدوات التحوط اللازمة لدرء مخاطر تقلبات السوق و المخاطر المالية و مخاطر الاستثمار و مخاطر الائتمان ...

[1] الخطيب سمير 2005،" اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وادارة المخاطر" صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة ص24-ص28 [1]

و تتمثل الوظيفة السادسة لإدارة المخاطر في متابعة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلية لمتطلبات بازل بخصوص معيار كفاية رأس المال ، قياس مخاطر التشغيل ، وكافة التطورات التي تصدر عن لجنة بازل(2) و ذلك بغرض تهيئة أوضاع البنك مع التطورات البنكية الحديثة و مسايرة المستجدات حتى يتسنى استمرار البنك في السوق و المناقصة .

- إعداد و متابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك
- عرض تقارير دورية على الإدارة العليا للبنك بشان حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة الأنشطة المختلفة التي يزاولها ، و الاقتراحات التي تراها مناسبة للحد من المخاطر
- تجميع البيانات الخاصة و تحليلها[1]

الفرع الثاني: خطوات إدارة المحاضر في البنوك

أولا : خطوات إدارة المخاطر البنكية

توجد العديد من الخطوات التي يمكن اتبعا و التي تتمثل عموم :

- تحديد المخاطر
- قياس المخاطر
- ضبط المخاطر
- مراقبة المخاطر

1. **تحديد المخاطر:** من أجل تحديد المخاطر لابد أولا من تعريفها ف. كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

وهناك العديد من الطرق لتحديد الخطر يظهر بعضها في الشكل التالي :

الشكل رقم(4.I) : طرق مستخدمة في تحديد الخطر

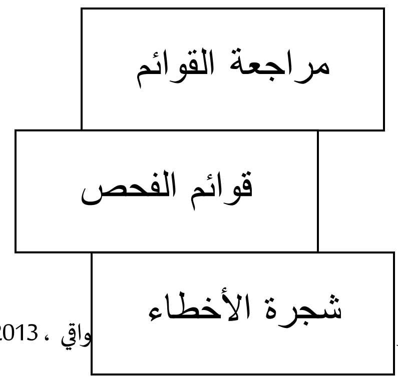

[1] سمية خلاف " دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر ... واقي ، 2014/2013

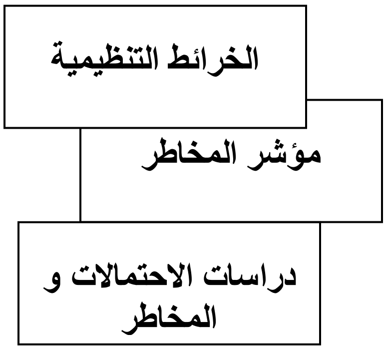

المصدر: (الراوي، 2008، ص16).

من خلال الشكل نلاحظ أن كل طريقة من هذه الطرق لها دورها الذي تلعبه و بمجموعها سوية تمثل مدخلا معقدا مقارنة بالأساليب المتبعة بالماضي ، و أصبحت هذه النقطة منهج عمل خاصة في المنظمات الكبيرة ، فالاعتماد على الخبرات الفنية ، إتباع المعايير المتفق عليها و نظام الفحص و المراقبة لم تصبح بذاتها الطريقة الشاملة في تحديد أو تسليط الضوء على مواطن الخطر ، و بالتالي سلسلة الأحداث التي تؤدي إلى كوارث .

2. **قياس المخاطر**: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر.إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر
3. **ضبط المخاطر**: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات و تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر
4. **مراقبة المخاطر**: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك. على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وبالتالي فإن نظم المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض له أهمية كبيرة بالنسبة للبنك[1]

ويمكن تلخيص مراحل إدارة المخاطر في المخطط التالي :

الشكل رقم (5.I): مراحل إدارة المخاطر البنكية

[1] ابراهيم الكراسنة ،اطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر،صندوق النقد العربي،معهد السياسات الاقتصادية،ابوظبي م

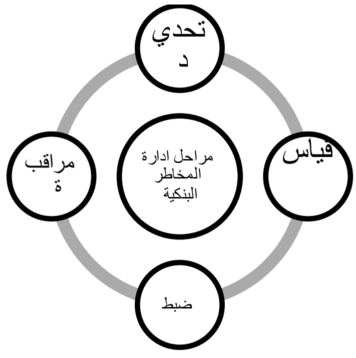

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات سابقة

ثانيا : أساليب إدارة المخاطر البنكية

عندما توجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر أهمها تجنب هذه المخاطر ، أو قبولها ، كما يمكن نقلها (تحويلها) إلى طرف آخر .

تتبنى المصارف الخيار الأول و المتمثل بتجنب المخاطر في حالة لم تكن لديها الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر و لكنها في التوقيت نفسه سوف تخسر الأرباح المتأتية من هذه العملية المصرفية ، و بمعنى آخر أن المصرف اختار إستراتيجية تحويطية ، لكنه اختار عدم المخاطرة مقابل خسارته للعائد المتوقع من العملية المصرفية بتجنبه المخاطر إذا لم يكن قادر على تحملها، أو إذا كان تجنب المخاطر اقل من تكلفة إدارتها، أما الإستراتيجية الثانية وهي المعاكسة للإستراتيجية الأولى و هي قبول المخاطر بهدف الحصول على العائد المتوفر إذا ما كان العائد المتوقع اكبر من المخاطر المتوقعة أو إمكانية المصرف تحمل المخاطر المتوقعة و قدرة إدارة المصرف على إدارة المخاطر بشكل مناسب.

الخيار الأخير هو الإستراتجية الثالثة المتاحة أمام المصرف فتتمثل في تحويل الخسارة إلى طرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التامين أو الكافلات الحكومية أو الحصول على ضمانات [1]

و يمكن تلخيص أساليب إدارة المخاطر في المخطط التالي :

الشكل رقم (6.I): أساليب إدارة المخاطر البنكية

[1]بلسم حسين رهف، إدارة المخاطر المصرفية و مدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.العدد 46،2015، ص392

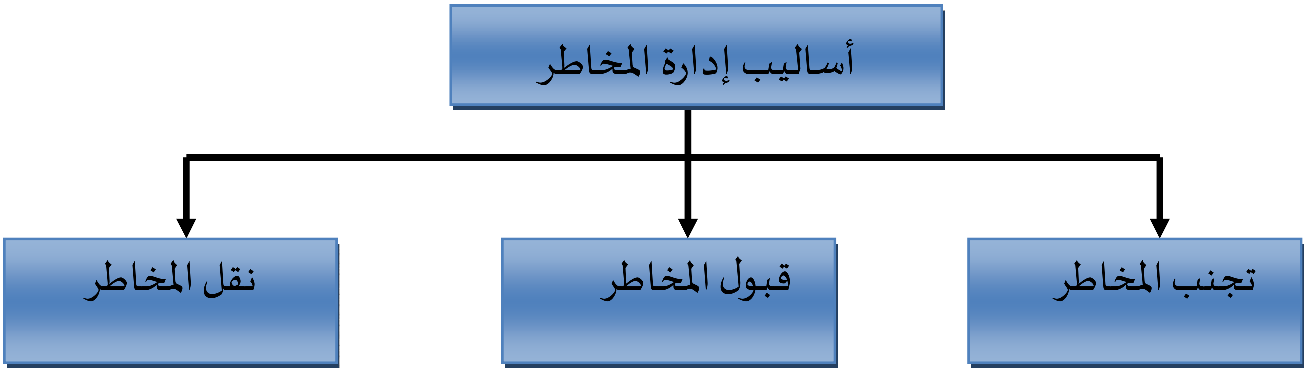

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: مبادئ و مسؤوليات القيام كعملية المخاطر البنكية

أولا : مبادئ إدارة المخاطر في البنوك

هناك عدة مبادئ يمكن للبنوك استخدامها لتسيير مخاطرها، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

-مسؤولية مجلس الإدارة

-إطار إدارة المخاطر

-تكامل عملية إدارة المخاطر

-محاسبة خطوط الأعمال

-تقييم وقياس المخاطر

-المراجعة المستقلة

-التخطيط للطوارئ.

1.مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا

تقع مسؤولية المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال. وعليه يتم وضع سياسات المخاطر من قبل الإدارة العليا للبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بم ا رجعتها والموافقة عليها .ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس.[1]

2.إطار إدارة المخاطر

[1]زبير عياش ،"تاثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة ام البواقي، اذروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،جامعة ام البواقي،الجزائر 2012/2011 ص، 92.

على البنك وضع هيئة مستقلة تسهر على تطبيق الاستراتجيات الموضوعة من طرف الإدارة العليا والمصادق عليها من طرف مجلس الإدارة، كما على الإدارة العليا للبنك أن تخصص وتوفر الموارد التمويلية للموظفين ولدعم إطار إدارة المخاطر الذي تم اختياره.

.2تكامل عملية إدارة المخاطر

إن تكامل عملية إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان وتحديد فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في البنك، حيث لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل البنك، كما أن عملية إدارة المخاطر تتسم بالشمولية على مستوى المؤسسة ككل مما يؤدي إلى تطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل إضافة إلى التمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد[1].

محاسبة خطوط الأعمال

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات...، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم[2]

.2تقييم وقياس المخاطر

ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وضعية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكنا، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير المحتملة الحدوث.

6 .المراجعة المستقلة

يجب أن يتولى تقييم المخاطر قسم تتوفر فيه الشروط التالية:

- ✓ أن يتمتع بالاستقلالية التامة
- ✓ أن يكون لديه السلطات والصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر
- ✓ القدرة على اختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر .
- ✓ رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

.7التخطيط للطوارئ

- ✓ على إدارة المخاطر أن تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث
- ✓ طوارئ محددة .والهدف من هذا الجانب هو أن يكون لدى البنك صورة واضحة عن كيفية التعامل مع

---

[1] مهند حنا نقولا عيسى" إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن 2010 ،ص،121

[2] نبيل شحادة،"دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية" الطبعة الأولى، لبنان 2005 ،ص28.

- الظروف غير العادية بشكل كفء وفعال وفي الوقت المناسب.
- إن خطة الطوارئ يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها ومن الأمثلة
- على ذلك المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وفقدان ثقة العملاء بالبنك، والاستجابة لمتطلبات الجهات
- الإشرافية ، والأزمات المالية العالمية ويجب أن تتم عملية م ا رجعة خطط الطوارئ بشكل دوري ومنتظم.
- الجدير بالذكر انه يمكن تطبيق الأسس أعلاه على كافة البنوك مع ضرورة م ا رعاة ما يلي:
- حجم الأنشطة وانتشارها.
- طبيعة النشاط.
- مدى تعقد العمل والنشاط
- الأدوات و الوسائل المتوفرة التي يمكن تطبيقها في مجال إدارة المخاطر.[1]

ثانيا :مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر في البنوك

أصبحت مسؤولية المحافظة على النظام البنكي مسؤولية مشتركة بين عدد من اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعاد مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ويطلق على ذلك شراكة إدارة المخاطر، ويمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالتالي

1.المراقبون أو السلطات الإشرافية

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس بنك، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في البنوك من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دو ا ر هاما في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.

2.المساهمون

تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، تقع عليه مسؤولية أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة.

3. الإدارة التنفيذية

[1] مهند حنا نقولا عيسى" إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن 2010 ، ص، 124

وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر البنكية.

4.لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام البنك بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دو ا ر هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية تقع على عاتق جميع المستويات في البنك.

5.المدققين الخارجيين

وهم غالبا ما يلعبون دو ا ر تقييمها في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتم المدققين الخارجيين ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسبن وانما يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر.

6.الجمهور العام أو المتعاملين مع البنك

يقع على عاتق المتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين عبء في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء البنك والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله[1].

المطلب الثالث : إجراءات الحد من المخاطر و تصنيفات إدارة المخاطر

أولا:إجراءات الحد من المخاطر

وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل احتمال وقوع الخسائر إلى أقل حد ممكن .وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها، أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

وهذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس[2]

- **الاختيارية**، أي اختيار عدد معين على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة
- **وضع حد للمخاطر**، وهذا حسب نوع وصنف القرض
- **التنوع**، وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

---

[1]نبيل حشاد، إدارة مخاطر التشغيل في البنوك وفقا لمتطلبات بازل "2" ، شركة ايجبت برس للطبعة 2009 ،ص24،ص26

[2] بوعشة مبارك :"ادارة المخاطر البنكية مع اشارة لحالة الجزائر " ،مجلة العلوم الانسانية ،العدد 27 ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،جوان2007

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

.1التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات أول إجراءات التي ي ا رعيها البنك لمواجهة الخطر بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا .ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته أو إجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور الخطر أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية. والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

2.التسيير الوقائي

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة)التي ي ا رعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك،...

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك في عملية التسيير الوقائي فهي:

1.2.توزيع خطر القرض بين البنوك :إذا كان القرض كبي ا ر ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

الأسلوب الرسمي :إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،...

الأسلوب غير الرسمي :بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي .عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

2.2.التعامل مع عدة متعاملين :تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

.2.3عدم التوسع في منح القروض :يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن ي ا رعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض،

وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

2.4 . تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك :حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، وتحديد الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

ثانيا: تصنيفات إدارة المخاطر

تعتمد تصنيفات إدارة المخاطر على مقياس من 7 إلى 8 وعلى المراقب (المفتش)أن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش كالتالي: [1]

.تصنيف 1 قوي

تصنيف 1 يعكس فعالية الإدارة وقدرتها على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات أول الإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة، وبأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

2 .تصنيف مرضي

يدل تصنيف 2 على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص أو الضعف، وهذا النقص معروف ويمكن التعامل معه.

عموما فإن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات و الإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفاعلة في ضمان متانة وسلامة البنك، وبشكل عام فإن المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابية في حدود الإجراءات العادية.

3 .تصنيف عادل

إن هذا التصنيف يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر إدارة المخاطر(كفاية أنظمة الضبط، كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا)وهذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر .إن مناطق الضعف يمكن أن تشمل عدم الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك.

[1]بوعشة ، بوعشة مبارك :"ادارة المخاطر البنكية مع اشارة لحالة الجزائر " ،مجلة العلوم الانسانية ،العدد 27 ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،جوان2007 ص 235،ص 234

.4 تصنيف حدي(هامشي)

يدل هذا التصنيف على أن إدارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فإن هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة، حيث يكون أحد عناصر إدارة المخاطر حدية وهي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة (في الجزائر اللجنة البنكية بناءا على المادة 160 من الأمر 03-11 /26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و العرض) ، كما أن هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف إدارة المخاطر لدى البنك وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الأجهزة الرقابية.

2.تصنيف غير مرضي

يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف وعدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل كانت دراستنا حول البنك حيث يعتبر من المؤسسات المالية المهمة في الدولة و ذلك من خلال تخصصه و وظائفه الأساسية المتمثلة في منح القروض و قبول الودائع و الوساطة بين أصحاب المال و الاستثمارات و تطور البنوك من وقت نشأتها إلى حد الآن و الاتجاهات التي أخذتها مما يجعلها معرضة إلى المخاطر البنكية و المصرفية ،و قمنا بتبيين ضرورة متابعة المخاطر التي تتعرض إليها المصارف و مدى الحاجة إلى وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر ، فلا يمكن أن يتجنب المصرف المخاطر و إنما يمكنه من التحكم بها و إدارتها بما يخدم مصلحة العمل و المحافظة على استمرار يته و ذلك بالتنسيق بين الإدارات و البنك.

الفصل الثاني

التدقيق في البنوك

تمهيد:

يلعب التدقيق دررا مهما في الحياة الاقتصادية للأهمية التي تنتظر إليها الجمعيات المهنية في أنحاء العالم و يعتبر دراستها من الموضوعات المتقدمة اكادمية .

و يعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد و التحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية و الإدارية و التشريعية و لأنظمة المالية و الإدارية و السياسات المتبعة فيها و يعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق لتطبيق قوانين المؤسسة حيث يعتبر نوعا من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص و تقييم كفاءة و كفاية كافة الإجراءات و لتوسع البنوك و تطور وظائفها كان لمساهمة في تتبع و تفحص الثغرات و الأخطاء التي تولد مخاطر بنكية و تقييمها و إدارتها بالإضافة إلى حماية البنك منها .

حيث سنقوم بعرض في هذا الفصل نبذة عن التدقيق عامة و التدقيق الداخلي خاصة و هذا سيقدم في المبحث الأول وسنتناول في المبحث الثاني واقع التدقيق الداخلي في البنوك أما أخيرا و في المبحث الثالث سنتطرق إلى العلاقة إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي في البنوك .

المبحث الأول: ماهية التدقيق و معاييره

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق و مفهومه

الفرع الأول: نظرة عامة عن التدقيق:

أولا: نشأة التدقيق (التطور التاريخي لمهنة التدقيق):

المتتبع لتاريخ تطور مهنة التدقيق في العديد من دول العلم يجدانها نمت و تطورت في ضل فكرة الانفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة مالك المنشات (خاصة شركات المساهمة) إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية لإدارة في استخدام مواردها المتاحة.

وقد دعى هذا التغيير الكبير في شكل المنشاة وأوجه نشاطها و حجم عملياتها و ازدياد مشاكلها إلى ضرورة إدارة المنشاة على أسس علمية و عملية يكفل تحقيق الرقابة على الأموال و أوجه النشاط و رسم سياساته و متابعة تنفيذها و تقييم أداء أجهزته و العاملين فيه حيث اقتضى ذلك وجود:

- تنظيما إداري سليم يقوم على توزيع العمل و تحديد السلطة.
- نظام محاسبي محكم، وظيفته تحقيق و تسجيل و تبويب عمليات المنشاة القابلة للقياس المالي و عرضها و دراستها.
- نظام رقابي دقيق إلى المحافظة على أموال المنشاة، الكشف الفوري عن أي خطا أو إسراف أو ضياع و علاجه و رفع الكفاية الإنتاجية للمنشاة.

وتحت هذه الظروف نشأت الحاجة الملحة إلى بعض الوسائل التي يمكن أن تقنع المساهمين بان الحسابات المقدمة لهم من قبل مجلس إدارة شركتهم تعطي صورة موضوعية وواضحة عن المركز المالي و نتائج الأعمال .

و تتضح ابرز ملامح هذا التطور في التعريف الحديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية بأنه:

"عملية منظمة و موضوعية للحصول على أدلة و تقويمها فيما يتعلق بحقائق و أحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق و المعايير المدة، و إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق ".[1]

---

[1] شركة عبد القادر سندي ومازن بترجي / محاسبون قانونيون و مستشارون (ماذا تعرف عن مهنة التدقيق)-https://sbkreston.com/

ثانيا: تعريف التدقيق:

هو أسلوب من أساليب الرقابة يشمل مجموعة من الإجراءات يتخذها المدقق بهدف فحص أعمال الغير و ذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ للقواعد و التعليمات السابق تحديدها و التي يلتزم بها القائمون على تنفيذ المهام و رفع تقرير عن نتيجة الفحص إلى من يهمه الأمر.

تعريف التدقيق من وجهة نظر المحاسبين : فحص فني انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية و البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر السجلات و القوائم المالية للوحدة التي تدقق حساباته بهدف إبداء رأي فني محايد عن دلالة القوائم أو الحسابات الختامية التي أعدتها الوحدة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة و عن مركزها المالي.

تعريف التدقيق من وجهة نظر المدقق : هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات و الخطوات التي يتخذها المدقق لفحص الدفاتر و السجلات و ما تحويه و الميزانية العامة عن نتيجة أعمال الوحدة و مركزها المالي في تاريخ معين بالرجوع إلى التعريف يمكن تحديد الأركان الأساسية لعملية التدقيق .

- **عملية الفحص:** يتم فحص البيانات و المستندات و السجلات و القوائم المالية.
- **عملية تحقق:** من أن هذه البيانات و المستندات و القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- **بيان رأي فني محايد:** حيث يتم بيان الرأي الإجمالي بان البيانات الختامية تعبر عن نتيجة الأعمال و عن المركز المالي للوحدة كما في تاريخ معين.[1]

هناك بعض التعاريف للتدقيق نذكر منها :

التعريف الأول: لمجلس معايير التدقيق و التأكد الدولي :IASB

عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسؤولية بشان تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنجم عن طريق المقاييس، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هدف عملية التأكيد المعقولة هو تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى مقبول في ظروف العملية كأساس لشكل ايجابي من التعبير عن الاستنتاج الممارس .[2]

---

[1] https://sbkreston.com/-(شركة عبد القادر سندي ومازن بترجي / محاسبون قانونيون و مستشارون (ماذا تعرف عن مهنة التدقيق)
احمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث، الطبعة الأولى، 2009 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص25

[2] https://khitasabdelkarim.wordpress.com

التعريف الثاني: حسب معيار التدقيق الدولي 110:[1]

إن تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية، قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية، وفقا لإطار تقارير مالية محدد، وان العبارات المستعملة لبيان رأي المدقق تعبر بصورة حقيقية و عادلة عن كافة النواحي الجوهرية.

التعريف الثالث:جمع و تقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا و التقارير عن ذلك و يجب أداء المراجعة من شخص كفء و مستقل [2]

التعريف الرابع:المراجعة تمثل عملية(ينفذها مراجعون مؤهلون بدرجة ملائمة) حيث تخضع الحسابات الخاصة بالوحدات الاقتصادية المختلفة في مجال الجمعيات و الأعمال و النوادي و غيره من الأنشطة و المنشات للفحص بمستوى التفصيل الملائم و الذي يمكن المراجعين من تكوين رأي عن دقة الحسابات و صدقها و العدالة(الحياد و عدم التحيز) التي تنطوي عليها ،ويعبر عن الرأي في تقرير المراجعة الذي يوجه الجهات صاحبة المصلحة أو الاهتمام التي كلفت المراجع بالقيام بها [3]

الفرع الثاني: التطور التاريخي للتدقيق و مفهومه

يعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات لتأكد و التحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية،الإدارية،والتشريعات و الأنظمة المالية الإدارية،والسياسات العامة المتبعة فيها،وسوف نتطرق إلى نشاءة التدقيق الداخلي و تطوره ثم سنتطرق إلى مفهومه.

أولا: نشأة التدقيق الداخلي ومراحل تطوره:

1.نشأة التدقيق الداخلي.

لم يظهر التدقيق الداخلي إلى في الثلاثينات بالولايات المتحدة الأمريكية فهو يعتبر حديث إذا ما قورن بالتدقيق الخارجي،و لقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بالتدقيق الداخلي حيث تأسس عام 1941ن "مجمع المدققين الداخليين" بالولايات المتحدة الأمريكية،الذي اصدر دورياته بعنوان *المدقق الداخلي* .

حيث في بادئ الأمر اقتصر على التدقيق المحاسبي،أي تدقيق العمليات المالية من اجل التأكد من صحة التسجيل واكتشاف الأخطاء و كذا التأكد من سلامة إدارة الأصول،لكن فيما بعد ازداد أهميته من خلال استخدامه كأداة لخدمة الإدارة العليا داخل المؤسسة[4].

[1] https://khitasabdelkarim.wordpress.com.

[2] إلفين ارينز و جيمس لوبك ،المراجعة مدخل متكامل ،دار المريخ للنشر،السعودية ص 21،موقع موقع سبق ذكره

[3]كمال خليفة ابوزيدو آخرون ،دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية،2008 دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية،ص11 موقع سابق

[4] محمد س ر الصبان،إسماعيل إبراهيم جمعة،فتحي رزق السوافري،"الرقابة و المراجعة الداخلية" الدار الجامعية،الإسكندرية،1996،ص136.

[4] مير الصبان،إسماعيل إبراهيم جمعة،فتحي رزق السوافري الجريدة الرسمية الجزائرية ، "الرقابة و المراجعة الداخلية" الدار

ولقد أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا للتدقيق الداخلي،ويظهر ذلك خلال المادة 40من القانون 88-01 الصادر بتاريخ:1988/11/12 والتي تنص على ما يلي "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم و تدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها و تسييرها".[1]

كما أشير إليه في المواد 41و58من نفس القانون(قانون 88-01) و اللتان نصتا على ما يلي : المادة41:"تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لتقييم إداري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض عن طريق التنظيم".

المادة 58: "لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة أي تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا و العاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا و يترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية و الجزئية المنصوص عنها في هذا الشأن".

2.مراحل تطور التدقيق الداخلي:

الجدول رقم (1.II) يبين التطور الذي طرا على التدقيق الداخلي، مفهومه، وظائفه وأهدافه:

مرحلة تطور التدقيق الداخلي	المرحلة الأولى: الأربعينيات-الخمسينيات	المرحلة الثانية : الستينيات-الثمانيات	المرحلة الثالثة: التسعينات-الوقت الحالي
طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي	أداة و وقاية و حماية	أداة وقاية وأداة إنشائية	أداة رقابة وأداة إنشائية و استثمارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة التدقيق
نطاق عمل التدقيق الداخلي	العمليات المالية و المحاسبة	جميع عمليات المنشاة	جميع العمليات وإدارة المخاطر والحوكمة
أهداف عملية التدقيق	رقابة الالتزام ورقابة الناحية المالية و المحاسبية	رقابة الالتزام وتقييم الأداء و تقديم المقترحات	رقابة الالتزام وتقديم المقترحات وتقييم عمليات إدارة المخاطر و الحوكمة
مدخل عملية التدقيق	التحقق من صحة العمليات المالية	التحقق وتقييم الكفاءة و الفاعلية	التحقق و التقييم والتدقيق على أساس المخاطر
التبعية	المدير المالي	إدارة المنشاة	لجنة تحقيق
التبليغ		الإدارة العليا	لجنة التدقيق مجلس الإدارة

المصدر : كيرزان ،فاتن حنا،(2010) ،"**مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها**" رسالة ماجستير في المحاسبة ،دمشق،ص5

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، 1998

1.تعريف التدقيق الداخلي :هناك العديد من التعاريف للتدقيق الداخلي ومن بينها ما يلي :

- ✓ يعرف المعهد الفرنسي للمدقين والمراقبين الداخليين كما يلي: { التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة مستوى المؤسسة تساعد الإدارة على المراقبة العامة لأنشطتها }[1]

يعرف المجمع الأمريكي للمدقين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه: {وظيفة تقييمية مستقلة تمارس داخل المؤسسة لفحص مختلف الأنشطة ،وتقييمها بهدف أساسي هو خدمة الإدارة}.[2]

- ✓ { التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة تنشا داخل تنظيم معين يغرض فحص و تقييم الأنشطة التي

يقوم بها هذا التنظيم،وبهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات }.[3]

- ✓ من المفاهيم المناسبة للتدقيق الداخلي هو انه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن

نشاط داخلي لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة،لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة وللعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى " كما عرفه معهد المدققين الداخليين.

ويؤكد على ما تقدم المفهوم الذي وضعته لجنة معايير المحاسبة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه:"تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل الوحدة كخدمة للوحدة وتشمل وظائفها الفحص،التقييم والمراقبة لمدى كفاية فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية والمحاسبية".[4]

كما عرفه أيضا المجمع الأمريكي للمدققين الداخليين على انه :{ نشاط تقديمي مستقل ينشا داخل منطقة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة ،وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس و تقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى}[5]

من خلال التعريف السابق يظهر لنا بان التدقيق الداخلي يقوم به أطراف داخل المؤسسة من اجل الوقوف على النقاط الآتية:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلي.
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- مراجعة نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري.

---

[1] شعبان لطفي"المراجعة الداخلية مساهمتها في تحسين سير المؤسسة،مذكرة لنيل شهادة مجيستار،جامعة الجزائر،الجزائر العاصمة،2004،ص70

[2] Jacques Renard : *théorie pratiqué de l'audit interne K 3eme édition ,2000 page60

[3]فتحي رزق السوافري،سمير كامل محمد،محمود مراد مصطفى:الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية ،دار الجامعة للنشر،مصر1998

[4] احمد حلمي جمعة :"المدخل الحديث لتدقيق الحسابات"،دار الصفاء،1999 ،ص26

[5]محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،"المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،الجزائر،2005،ص

- فحص كافة السجلات و البيانات و المستندات المحاسبية.
- حماية أصول المؤسسة.

ولتنفيذ الأهداف السابقة للتدقيق الداخلي يتطلب الأمر أن يقوم المدقق الداخلي بدور فعال داخل الهيكل التنظيمي للمشروع بحيث يتولى المهام التالية [1]

- رقابة قبل الصرف ،للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي.
- رقابة بعد الصرف (لاحقة)، للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في الأغراض المحددة و

والمرتبطة بإعمال المشروع.

- التأكد من مدى مسايرة العاملين بالمشروع للخطط والإجراءات الإدارية الموضوعية.

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن التدقيق الداخلي هو وظيفة :

- وقائية وذلك للتأكد من وجود الحماية اللازمة للأصول وسلامة السياسات الإدارية.
- تقييمية من حيث انه يعمل على قياس و تقييم فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة و مدى مسايرتها لتوجيهات الإدارة.
- تنشئها المؤسسة لتطمئن الإدارة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية و صدق البيانات و المعلومات المقدمة

إليها،كما تقترح التحسينات المناسبة للأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة.

2.أهداف التدقيق الداخلي:

من بين أهم أهداف التدقيق الداخلي ما يلي:

- التأكد من إتباع السياسات و الإجراءات الموضوعة و مدى الالتزام بها.
- تقييم الخطط و السياسات و الإجراءات الموضوعة.
- المحافظة على أموال و موارد المنظمة من الاختلاس وسوء الاستخدام.
- التحقق من دقة البيانات المحاسبية(اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط).
- الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة و صادقة .
- الالتزام بتزويد المستويات الإدارية بالمفارقات والتحليلات و الدراسات والبيانات و التقارير المالية و الإحصائية .

---

[1] محمد سمير الصبان، محمد مصطفي سليمان:"الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2004

- رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

3 .مجالات التدقيق الداخلي و أنواعه :

تتمثل كل من مجالات التدقيق الداخلي وأنواعه فيما يلي:

.1.3 مجالات تطبيق التدقيق الداخلي: إن لوظيفة التدقيق الداخلي مجالات عديدة محل التطبيق وهذا على جميع وظائف المؤسسة فالمدقق يمارس نشاطه لأجل مصلحة الجميع، من الوظائف التي تكون معاينة التدقيق الداخلي الوظائف التالية:[1]

الوظيفة المالية المحاسبية : إن كل من المحاسبة و المالية وظيفتان مسجلتان ضمن برنامج التدقيق الداخلي بحيث يقوم المدقق الداخلي أثناء قيامه بمهامه بأداء رأي حول الوضعية المالية المحاسبية بالمؤسسة.

وبصفة عامة التدقيق الداخلي له ثلاثة أهداف:*عدالة الذمة المالية. * حماية جميع ممتلكات المؤسسة .*الصراحة في المعلومات .

الوظيفة التجارية: تخضع هذه الوظيفة إلى التدقيق الداخلي على أساس أن المدقق يقوم بمهامه على مختلف النشاطات التي تتم على مستوى هذه الوظيفة من بيع أو شراء ، تسويق وتخزين ونقل وغيرها من النشاطات الأخرى حيث يتم الكشف عنها و فحصها و تحليلها من ناحية العلاقات التجارية و الاشهارية وكذا قدرة الزبون على الدفع و نوعية التسليم ...

وظيفة الإنتاج : يصب عمل المدقق على هذه الوظيفة من ناحية مواقع العمل أكثر مما يصب الجانب الإداري لها،وذلك حتى يكون على احتكاك مع العمال و المسؤولين و التعرف على العراقيل و المصاعب التي تواجههم أثناء عملية الإنتاج حتى يقوم بمواجهتها ،والحد من (الصعوبات ،العراقيل).

الوظيفة المعلوماتية: يتمثل عمل المدقق في هذه الوظيفة على المستويات التالية :

*مراجعة مراكز التكوين.

*مراجعة المكاتب.

*مراجعة شبكة الإعلام الآلي.

وظيفة التسيير: يشمل عمل المدقق في هذه الوظيفة على طرق التسيير للموظف بالمعنى الكامل و الواعي على جميع مستويات المؤسسة و المصالح الموجودة بها.

.2.3 أنواع التدقيق الداخلي: تتمثل أنواع التدقيق الداخلي في [2]

* تدقيق القوائم المالية. * تدقيق الالتزام. * تدقيق العمليات.

[1] محمد عباس حجازي:"الأصول العلمية و الممارسة الميدانية للمراجعة "، مكتبة عين الشمس القاهرة 1982، ص:123

[2] عبد الفتاح الصحن،محمد السيد السرايا:"الرقابة الداخلية"،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر ،ص106

- **تدقيق القوائم المالية :** هو عبارة عن الحصول على أدلة الإثبات لتوفير تأكيدات بصحة الأرقام الظاهرة في القوائم المالية و اتساقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي أسس شاملة،ويسعى المدقق إلى التصديق على صحة أن بيانات القوائم المالية متماشية مع المعايير الموضوعية آم لا،ويجب إن يرتكز هذا على أدلة إثبات صالحة و كافية.
- **تدقيق الالتزام:**

إن الغرض من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كان شخص آو مؤسسة قد التزم بالقوانين و اللوائح أم لا.

- **تدقيق العمليات:**

يعرف تدقيق العمليات على انه تدقيق منتظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية و مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها وذلك بغرض تحسين أداء الوحدة الاقتصادية.

ثالثا: أوجه الاختلاف و التشابه بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي

هناك العديد من أوجه الاختلاف و التشابه بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي و التي يمكن توضيحها كما يلي:

1 **أوجه التشابه:** هناك بعض أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي تكمن في النقاط التالية [1]:

- هدف كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لوجود نظام رقابة داخلية فعال لمنع وتقليل حدوث الأخطاء .
- كل من التدقيق الداخلي والخارجي يمثل نظام محاسبي فعال يقوم بتوفير المعلومات اللازمة التي تساعد في إعداد القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية.

مما سبق نجد أن هناك مجال للتعاون بين المدقق الداخلي والخارجي،حيث أن المدقق الخارجي في كثير من الأحيان يعتمد على ما يقوم به المدقق الداخلي من اختبارات وتقييم لأنظمة الرقابة الداخلية،كذلك في حالة إتباع المنشاة لنظام جيد وفعال للتدقيق الداخلي يؤدي ذلك إلى توفير الجهد وفي كمية الاختبارات على المدقق الخارجي عند قيامه بالفحص.

وعلى العموم تتمثل أوجه التشابه فيما يلي :

- العمل في نفس النطاق أو المجال في المؤسسة.
- تطبيق منهجية مشتركة مع اختلاف طفيف
- امتلاك مستوى كفاءة ومعرفة بالتنفيذ الجيد للتدقيق في كل المستويات.

[1] غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية،دار المسيرة،عمان أردن،الطبعة الاولى2006، ص26،ص27

في الواقع يبقى مل من المدقق الداخلي والخارجي يتقاربان فيما يخص إبداء الرأي للحالة والوضعية المالية للمنشاة، واكتشاف المخالفات والأخطاء المحاسبية الموجودة في النظام ثم الإدلاء بها للإدارة العامة.

2 **أوجه الاختلاف** يمكن حصر أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي ،على النحو التالي:

الجدول رقم(II. 2) الفرق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

	المدقق الخارجي	**المدقق الداخلي**
1-الهدف أو الأهداف	1-الهدف الرئيسي:خدمة طرف ثالث عن طريق إبداء الرأي عن سلامة و صدق القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال و المركز المالي. 2-الهدف الثانوي:اكتشاف الأخطاء،في حدود ما تتأثر به التقارير،القوائم المالية.	1- الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وبذلك ينص الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء و الغش عن السياسات الموضوعة
2-نوعية من يقوم بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الإدارة
3-درجة الاستقلال وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص و التقييم وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات و لكن يخدم رغبات الإدارات الأخرى
4-المسؤولية	مسؤول أمام الملاك،ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم .	مسؤول أمام الإدارة،ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص والدراسة إلى مسؤوليات الإدارة العليا
5-نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير التدقيق المتعارف عليها، كما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال التدقيق الخارجي	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي فبقدر المسؤوليات التي تعهد الإدارة للمدقق الداخلي يكون نطاق عمله.
6-توقيت الأداء	يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية وقد يكون على فترات متقطعة خلال السنة	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة

[1] **المصدر:** من خلال الجدول نلاحظ أن هناك العديد من أوجه الاختلاف بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي و التي لاحظناها من خلال الخصائص التي تميز بها كل من المدقق الداخلي و المدقق الخارجي.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية.

[1] محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر1993، ص45، ص44

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يعتمد عليها المدقق عند قيامه بعملية التدقيق ، حيث نجد أن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني قد نص على ضرورتها لعملية التدقيق،فالخطوة الأولى لعمل المدقق هي دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة المراد تدقيق حساباتها وبناءا على هذه الدراسة يستطيع المدقق تحديد مدى فحصة واختباراته وذلك عن طريق الإجراءات و التفصيلات التي يقوم بها المدقق أثناء عملية التدقيق،وكلما كانت هذه النظم المطبقة ضعيفة كلما كانت إجراءات التدقيق أكثر تفصيلا.

الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

يمكن الوصول إلى مفهوم الرقابة الداخلية من خلال التطرق إلى تعريفها، أهميتها، وأنواعها:

1.تعريف نظام الرقابة الداخلية:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية حسب مراحل التطور التي مرت بها و تعدد الجهات المعرفة لها، وسنتناول بعض التعاريف لنظام الرقابة الداخلية كما يلي :

_"الرقابة الداخلية هي كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشاة لحماية أصولها ومجوداتها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشاة وتحقيق الفعالية"[1]

_حسب منظمة الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسية هي: "مجموعة الضمانات و التأكيدات التي تساهم في التحكم الجيد في المؤسسة وتهدف إلى ضمان الحماية لكافة الممتلكات ،جودة المعلومات والى تطبيق تعليمات الإدارة وتشجيع تحسين الأداء ،كما يتعن على الإدارة توضيح الطرق و الإجراءات لكل نشاط أنشطة المؤسسة للحفاظ على استمراريتها " [2].

_حسب الفيدرالية الدولية المحاسبية "نظام الرقابة الداخلية مكون من مجمل السياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة من اجل تحقيق وفي حدود الإمكان تسيير محكم لأنشطتها" .فهذه الإجراءات تعني احترام سياسات التسيير ،حماية الأصول، الوقاية من حالات الغش و الأخطاء واكتشافها صحة التسجيلات المحاسبية،مع استخراج في الوقت المناسب معلومات مالية موثوق فيها.[3]

_حسب لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين هي :" خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة و التي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد على عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية الموضوعة" [4]

---

[1] خلف عبد الله الوردات:التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية،الوراق للنشر،عمان،الأردن،الطبعة الاولى2006 ص123

[2] Jacque renard « théorie et pratique de l audite interne » 4eme édition, 2002

[3] Mikol Alain : « les audits financiers, Nathan », Paris ?1999

[4] عبد الفتاح محمد الصحن،محمد السرايا،شحاتة السيد شحاتة :"الرقابة و المراجعة الداخلية"،الدار الجامعية مصر2006،ص15

من التعاريف السابقة نستخلص أن الرقابة الداخلية هي :"مجموعة من الوسائل و القوانين التي توضع من طرف الإدارة من اجل العمل على ضمان التحكم في وظائف المؤسسة ،بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية و الإدارية التي تقوم بها".

2. أهمية الرقابة الداخلية :

لقد أصبحت الرقابة الداخلية ضرورة حتمية يجب على المؤسسات الاقتصادية تطبيقها وذلك لضمان كفاءة الأداء في تنفيذ السياسات المرسومة والأهداف المسطرة وهذا عن طريق السير الجيد لأنشطتها عبر مختلف الفروع ومن أهم العوامل التي ساعدت على تزايدا لاهتمام بالرقابة الداخلية ما يلي :[1]

1.2. كبر حجم المنشات وتعدد عملياتها: إن النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فادى إلى الاعتماد على وسائل في صميم أنظمة الرقابة الداخلية.

2.2. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع : وهذا واضح تماما في شركات المساهمة حيث انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها يسبب كثرة عددهم وتباعدهم ولذلك نراهم "ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين" يسندون الإدارة إلى عدد منتخب منهم "مجلس الإدارة "ومجلس الإدارة هذا لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده ،لذلك يفوض السلطات و المسؤوليات إلى إدارات الشركة المختلفة ،ومن اجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية التي تودي إلى الاطمئنان مجلس الإدارة على سلامة العمل بالشركة،ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة ووضع الإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابية.

2.3. حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة : لابد لإدارة المشروع من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من اجل اتخاذ ماهو مناسب ولازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

2.4. حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع : على الإدارة توفير نظام رقابة داخلية سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها.

2.5. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى البيانات دقيقة : تحتاج الجهات الحكومية إلى البيانات دقيقة حول المنشات المختلفة العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير وحصر

[1] خالد أمين عبد الله :علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،عمان الاردن1999،ص228/227

الكفاءات العلمية وما شابه، فإذا ما طلبت هذه المعلومات من المنشاة ما،عليها تحضيرها بسرعة ودقة ،وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قويا ومتماسكا.

2.6. تطور إجراءات التدقيق : فلقد تطورت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلى اختيارات على أسلوب العينة الإحصائية ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقريره على حجم وكمية اختباراته ودرجة متانة نظام الرقابة المستعمل في المشروع المعني .

كل هذه العوامل أدت إلى الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية وتطويرها مفهوما و أسلوبا وإجراءات.

3. أنواع الرقابة الداخلية :

لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية كان لابد من تقسيم الرقابة الداخلية إلى أقسام تعتبر كأنواع للرقابة الداخلية وهي كالآتي:

1.3. الرقابة الإدارية : تنطوي الرقابة الإدارية عادة على الأساليب والإجراءات وخطة التنظيم التي تستهدف تحقيق أقصى كفاءة تشغيلية ممكنة، وضمان الالتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعة وتحقيق الرقابة الإدارية يتم من خلال الوسائل و الإجراءات المتعلقة بالتخطيط ،ومتابعة تنفيذ الخطط بشكل مستمر [1]

ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشاة لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية ما يلي

- الموازنة التخطيطية.
- الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية.
- نظام تقييم الأداء.
- دراسات الحركة والزمن.
- التكاليف المعيارية.
- تقارير الكفاية الدورية.
- نظام محاسبة المسؤولية.
- الرقابة على الجودة.
- البرامج التدريبية.

2.3. الرقابة المحاسبية: يهدف نظام الرقابة المحاسبية إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية. لذا

[1] محمد فضل مسعد،خالد راغب الخطيب :" دراسة معمقة في تدقيق الحسابات "،كنوز المعرفة،عمان ،الأردن ،الطبعة الاولى2009، ص195

يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة المحاسبية بأنها:"نظام للمراقبات كاف وفعال مصمم لتوفير توكيدات معقولة ومناسبة".

3.3. الضبط الداخلي : إن جوهر نظام الضبط الداخلي هو تقسيم العمل ،وتحديد السلطات والمسؤوليات والفصل بينهما عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة، ولذلك يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه:"مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها "[1]

ويتضح مما سبق أن هدف نظام الضبط الداخلي هو حماية أصول المؤسسة، سجلاتها ودفاترها عن احتمالات الضياع أو سوء الاستخدام...، كما يتطلب تطبيقه العديد من الموظفين.

الفرع الثاني: فهم نظام الرقابة الداخلية:

يجب أن يتم دراسة وفهم كل مكون من المكونات الخمس للرقابة الداخلية،وللوصول لهذا الفهم يجب على المدقق أن يأخذ في اعتباره:

*تصميم عناصر الرقابة الداخلية المختلفة داخل كل مكون .

*تحديد ما إذا كان يتم تنفيذ كل منها في التشغيل.

1. فهم بيئة الرقابة :

يتمثل هدف المدقق عند فهم البيئة الرقابية في أن يكون قادرا على تقييم اتجاه الإدارة ولجان التدقيق ومجلس الإدارة وإدراكها وتصرفاتها بخصوص أهمية نظم الرقابة الداخلية ،يجب على المدقق دراسة أسلوب البيئة الرقابية،أي السياسات و الإجراءات المقررة من قبل الإدارة بالإضافة إلى اتجاهاتها وتصرفاتها .[2]

2. فهم تقويم المخاطر:

يحصل المدقق على معرفة بوسائل تقدير الإدارة للأخطار الخاصة بالعمل بمعرفة كيفية تحديد الإدارة للأخطار التي تتعلق بالتقرير المالي، تقييم مدى معنوية الأخطار واحتمال وقوعها ،وتقرير التصرفات الضرورية إلى فهم تقدير المخاطر.[3]

3.فهم أنشطة الرقابة:

يتوصل المدقق إلى فهم بيئة الرقابة وتقدير الخطر على نحو متماثل في كافة حالات التدقيق،ولكن يختلف فهم أنشطة الرقابة على نحو كبير في حالات التدقيق المتنوعة،فبالنسبة للعملاء ذوي الحجم الصغير،أصبح امرأ متعارفا عليه أن يتم تعريف عددا محدودا من أنشطة الرقابة،نظرا لعدم فعالية الرقابة لوجود عدد محدود من

---

[1] احمد حلمي جمعة، «التدقيق الحديث"،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،الطبعة الثانية،2005ص 98

[2] أمين السيد لطفي:"المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص415

[3] لفين اربنز،جيمس لوباك،تعريب:محمد عبد القادر الديسطي:" المراجعة مدخل متكامل" ،دار المريخ للنشر،الرياض2005،ص392ص394

الأفراد .أما بالنسبة للعملاء الذين يتوافر لديهم عناصر رقابة متعددة فيمكن أن يرى المدقق أن ذلك يوفر أساسا ممتازا للرقابة،وبالتالي يكون من الملائم تحديد عدد كبير من عناصر الرقابة خلال مرحلة الفهم،وفي حالة أخرى من التدقيق فيمكن للمراجع أن يحدد عددا قليلا من عناصر الرقابة في مرحلة فهم أنشطة الرقابة وبعد ذلك يتم تحديد عناصر إضافية للرقابة خلال تنفيذ التدقيق .

4. فهم المعلومات والتوصيل:

يجب أن يحصل المدقق على معرفة كافية بنظام المنشاة الملائم بعملية التقرير المالي بغرض فهم ما يلي :[1]

- مجموعة العمليات الرئيسية للمنشاة التي تعتبر جوهرية للقوائم المالية.
- الطريقة التي يتم بها إدخال العمليات المالية.
- السجلات المحاسبية، المستندات المؤيدة، المعلومات القابلة للقراءة عن طريق الآلة، وحسابات محددة نستخدمها المنشاة في تشغيل العمليات والتقرير عنها.
- التشغيل المحاسبي من إدخال العملية التي يتم تضمينها في القوائم المالية شاملة الطرق التي تستخدمها المنشاة في تشغيل البيانات على الحاسب الالكتروني.
- عملية التقرير المالي التي تستخدمها المنشاة لإعداد التقديرات ،الافصاحات والمظاهر الهامة الأخرى للقوائم المالية.

5 .فهم المراقبة :

يمثل أهم نوع من المعرفة التي يجب أن يلم بها المدقق لفهم المراقبة في التعرف على الأنواع الرئيسية لأنشطة الرقابة المتبعة التي تستخدمها المؤسسة، وكيفية استخدام هذه الأنشطة في تعديل الرقابة الداخلية عند الضرورة. ومن أكثر الوسائل شيوعا في هذا الإطار المناقش مع الإدارة.[2]

الفرع الثالث : مسؤولية المدقق فيما يخص نظام الرقابة الداخلية

بما أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من رقابة محاسبية وضبط داخلي ،فان مسؤولية المدقق حول هذه الأنظمة تتضح من خلال ما يلي :[3]

1. الرقابة المحاسبية:

---

[1] أمين السيد لطفي: أمين السيد لطفي:"المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص415

[2] لفين ارينز،جيمس لوباك،تعريب:محمد عبد القادر الديسطي:" المراجعة مدخل متكامل" ،دار المريخ للنشر،الرياض2005،ص394

[3] غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية،دار المسيرة،عمان الأردن،الطبعة الاولى2006 ص214،213

يعتبر المدقق مسؤولا عن نظام المحاسبة كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدى دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ومدى إمكانية الاعتماد عليها ،ومدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي الفعلي للمؤسسة عن الفترة المالية محل الفحص،كذلك حماية أصول المنشاة النقدية من الاختلاس،التلاعب واكتشاف الأخطاء.
كما على المدقق أن يبذل عناية خاصة لهذا النظام كونه ذا أهمية جوهرية في عملية التدقيق المرتقبة، لذلك معايير التدقيق على المدقق فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق.

2.الرقابة الإدارية:

لا يعتبر المدقق مسؤولا عن دراسة و تقييم نظام الرقابة الإدارية في المؤسسة محل الفحص،حيث أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة التي وضعها،وان ألزم المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية سيوسع من مسؤولياته ويلقى عليه عبئا كبيرا خاصة وان وجود أو عدم وجود نظام الرقابة الإدارية لا يؤثر على برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه المدقق.

3. نظام الضبط الداخلي:

هنا يعتبر المدقق مسؤولا عن فحص و تغيير أنظمة الضبط الداخلي ،كما هو معروف إن نظام الضبط الداخلي هو :" نظام الضبط و الرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة والذي يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش بسهولة" وبما أن المدقق مسؤولا عن عملية اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس فانه بذلك يعتبر مسؤولا عن فحص نظام الضبط الداخلي.

المطلب الثالث: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ولجان المراجعة

لما كانت أنشطة التدقيق الداخلي تتم في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وتتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، كما تتم من خلال أشخاص داخل وخارج المنظمة وحيث أن تلك الفروق قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة فقد أصدر المعهد الأمريكي للمدققين مجموعة من المعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي التي سيتم التطرق لها في هذا المطلب إضافة إلى لجان المراجعة.

الفرع الأول:معايير التدقيق الداخلي

تعرف معايير التدقيق الداخلي بأنها المبادئ التي تحكم عملية التدقيق، حيث تكون مقبولة ومتعارف عليها، وتمثل هذه المعايير في الإطار العام الذي من خلاله يقوم المدقق الداخلي باستخدام إجراءات التدقيق المناسبة، وتتصل هذه المعايير بطبيعة وأهداف وظيفة التدقيق الداخلي، وهي تعبر عن مدى الجودة المطلوبة من المدقق عند أداءه لمختلف مهامه وتتمثل معايير التدقيق الداخلي فيما يلي:

.1الاستقلالية وتنفيذ عمل المدقق (سلسلة 1100)

وينقسم هذا المعيار إلى:

-الاستقلالية

-تنفيذ عمل المدقق.

1.1.الاستقلالية :على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون مستقلا وعلى المدققين الداخليين أن يتصفوا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم.[1]

و يتفرع من هذا المعيار معيارين ثانويين يتمثلان في:

- **المكانة في المؤسسة:** لا بد أن تكون مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة بالمستوى الذي يسمح له بممارسة مسؤوليته بالتدقيق.[2]
- **الموضوعية:** على المدققين الداخليين إنجاز أعمال التدقيق الموضوعية أي أن يكونوا موضوعيين في مراحل عملهم وذلك بدون التأثر بالمحيط و الظروف المادية والمعنوية.

2.1 .تنفيذ عمل المدقق : يجب أن يحتوي عمل المدقق على تخطيط المهمات، فحص وتقييم المعلومات المتلقات والمستجمعة، التصريح بالنتائج المحصلة والمتابعة.

وهذا المعيار تكمله أربعة معايير ثانوية تفسر محتواه ومغزاه وهي:

- **تخطيط المهام:** لا بد على المدقق الداخلي استقبال، تحليل، ترجمة المعلومات وتوثيق هذا العمل من أجل الفصل، كذلك توزيع وعرض النتائج من خلال المعلومات المستجمعة ويمكنه إعداد تشخيصه.
- **التصريح بالنتائج:** على المدققين الداخليين أن يعدوا تقارير على النتائج المحصل عليها، أي أنه هناك إقرار معروف وضروري هو أنه لا تدقيق بدون تقرير.
- **فحص وتقييم المعلومات:** لا بد على المدققين عند القيام بعملهم الإلمام بجميع المعلومات اللازمة بغرض فحصها ومقارنتها وفي الأخير تقييمها لكي تكون نظرتهم شاملة.
- **المتابعة** : على المدققين الداخليين أن يقوموا بالمتابعة لضمان أن الأعمال التي ذك رت في التقرير ستؤخذ بعين الاعتبار وأن عملهم سيتابع من خلال هذا التقرير.

2 .التأهيل المهني:

على المدققين الداخليين إنجاز أعمالهم بكفاءة مهنية عالية وضمير مهني.

يتفرع من هذا المعيار ثمانية معايير ثلاثة منها متعلقة بمصلحة التدقيق الداخلي، وخمسة منها بالمدقق الداخلي وهي كما يلي:[1]

---

[1]شادي صالح البجيرمي" :دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير في المحاسبة جامعة دمشق 2012،ص 53

[2] Gerard Vallin : lionel collins : « l'audit et control interne « objectif et pratique » Paris : 1979 [2]

1.2.المعايير المتعلقة بمصلحة التدقيق الداخلي: تتمثل المعايير المتعلقة بمصلحة التدقيق في المعايير التالية:

- **اختيار وترسيم المستخدمين:** على مصلحة المدققين الداخليين أن تضمن بأن تكون هناك كفاء تقنية وتكوين عام للمدققين الداخليين حيث يكون بمستوى المراجعات المنجزة.
- **معرفة التأهيل والكفاءة التقنية:** على مصلحة المدققين أن تحتوي الكفاءات والمؤهلات والمعارف الضرورية لإنجاز مسؤولية المدقق.
- **الإشراف:** على مصلحة التدقيق الداخلي أن تضمن أن أعمالها يتم الإشراف عليها بطريقة ملائمة

ومناسبة.

2.2.المعايير المتعلقة بالمدققين الداخليين: فيما يخص المعايير المتعلقة بالمدققين الداخليين فهي كالآتي :

- **احترام قانون المهنة:** على المدققين الداخليين احترام قواعد قانون المهنة لأهمية هذا القانون

ومساهمته في إعطاء قوة وسلطة معنوية لتقارير المدقق.

- **معيار التأهيل والكفاءات المهنية:** على المدققين الداخليين أن يكونوا ذوي معارف، تأهيل وكذلك

الكفاءة التقنية الضرورية للتنفيذ الجيد لأعمال التدقيق الداخلي.

- **العلاقات الإنسانية والقدرة على الاتصال:** على المدققين الداخليين أن تكون لهم القدرة على الاتصال

والحوار الفعال.

- **التكوين المتواصل:** على المدققين الداخليين الاعتناء بالتكوين المتواصل إذ بدونه لا يمكن الحفاظ

على مستوى التأهيل والكفاءة.

- **الضمير المهني:** على المدققين الداخليين مراعاة ضميرهم عند إنجاز المهام الموكلة إليهم للحفاظ على كيانهم وكيان الهيئة التابعين لها.

3. مجال ونطاق العمل:

[1] شادي صالح البجيرمي" :دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير في المحاسبة جامعة دمشق 2012ص 92

يعتبر هذا المعيار أهم المعايير لتركيزه على تقييم نظام الرقابة الداخلية والأداء وهو يظم خمسة معايير ثانوية توضحه وتفسره[1]

1.3.صراحة وشمولية البيانات : على المدققين الداخليين أن يتأكدوا من صراحة وشمولية البيانات والمعلومات المعدة من مختلف المصالح من أجل التأشير والاعتماد عليها.

2.3. احترام السياسات، الخطط، الإجراءات ، القواعد والقوانين: على المدققين الداخليين أن يفحصوا النظم المحضرة من أجل ضمان احترام السياسات، الخطط، الإجراءات، القواعد والقوانين المعمول بها داخليا.

3.3. حماية الموجودات: على المدققين الداخليين أن يفحصوا ما إذا كانت هناك إجراءات متخذة من أجل حماية الأصول، وإذا أمكن التأكد من وجودها فعلا.

4.3. الاستعمال الرئيسي والفعال للموارد: على المدققين الداخليين أن يقيموا ما إذا تم استغلال الموارد بطريقة اقتصادية وفعالة.

5.3. تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة: على المدققين الداخليين أن يفحصوا أنشطة المؤسسة وبرامجها إلى أن يصلوا إلى نتيجة محققة مطابقة للأهداف المسطرة.

.4 تسيير مصلحة التدقيق الداخلي: على مدير مصلحة التدقيق أن يسير المصلحة بطريقة مناسبة ملائمة ومحكمة.

يتبع هذا المعيار ستة معايير تفسره وتكمله:

4.1 . الأهداف والكفاءة والمسؤولية: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يتوفر لديه ملف يحدد فيه الأهداف، الكفاءات المطلوبة ومسؤوليات مصلحته.

4.2 .التخطيط :على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد الخطط التي تسمح لمصلحته بممارسة مسؤوليتها.

4.3السياسات الإجراءات : على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يبين الكتابات، السياسات والإجراءات التي توجه نشاطات مساعديه.

4.4. تسيير وتكوين الموظفين: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد مخططا لتوظيف وتطوير الموارد البشرية لمصلحته .

4.5. المدقق الخارجي: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن ينسق جهوده مع المدقق الخارجي.

4.6. المراقبة الجودة: على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد خطة لم ا رقبة النوعية من أجل تقي أنشطة مصلحته.

الفرع الثاني: لجان المراجعة:

[1]Gerard Vallin : lionel collins : « l'audit et control interne « objectif et pratique » Paris : 1979p 93

تلعب لجان الم ا رجعة دور كبير في دعم فاعلية التدقيق الداخلي لذلك تم التطرق إليها لإثراء هذا البحث.

1. تعريف لجان التدقيق(المراجعة)

لا يوجد تعريف موحد للجان التدقيق وذلك نظرا لمسؤوليات لجان التدقيق التي تختلف من شركة إلى أخرى بحسب الهدف من تشكيلها، والوظائف والمسؤوليات المنوطة بها إلا أن "Al et Arens" (2003) قد عرفها بأنها" عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة" .

كما وصفها Spira(2003) " لجنة فرعية من لجان مجلس الإدارة ليس لها سلطة اتخاذ القرارات ، وتتكون مخرجات أعمالها من تقارير وتوصيات من مجلس الإدارة، وهي تقوم بأنشطة وأفعال رقابية لكن دورها يظل دو ا ر استشاريا، دون أن يحق لها أن توجه تقاريرها إلى الهيئة العامة للمساهمين"[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنه توجد ثلاث خصائص للجنة التدقيق وهي:

- لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة.
- عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق.
- مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بم ا رجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي و الخارجي وأيضا مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل المؤسسة.

2. أهمية لجان المراجعة

تتجلى أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح. ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان الم ا رجعة للأط ا رف السابقة على النحو التالي: [2]

1.2. أهميتها بالنسبة لمجلي الإدارة : إن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية

---

[1] نبيه توفيق المرعي" :دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"، رسالة ماجيستار في المحاسبة، دار جامعة للدراسات العليا، الأردن،2009، ص21،20.

[2] ياد سعيد الصوص:"مدى فاعلية دور لجان المراجعة في ادعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي "،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الاسلامية في غزة ،فلسطين2012، ص 33/34

المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

2.2. أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي: تلعب لجان التدقيق دور كبير في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

3.2.أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي : تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

4.2. أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية : إن إنشاء لجان الم ا رجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

3. دور لجان المراجعة في دعم فاعلية التدقيق الداخلي : تلعب لجنة الم ا رجعة دو ا ر مهما في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة أن عمليات التدقيق الداخلي لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة، كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء، كون المدققين الداخليين هم موظفين داخل الشركة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المحاسبية المتبعة، فقد اهتمت العديد من الهيئات بضرورة قيام لجنة الم ا رجعة بمتابعة خطط التدقيق الداخلي واختيار الجهة المناسبة للقيام بالتدقيق، والاجتماع برئيس التدقيق الداخلي للوقوف على الأخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها، لهذا ينبغي أن تهتم لجنة الم ا رجعة بالتدقيق الداخلي حيث توجد علاقة تبادلية بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

ولكي يؤدي المدققين الداخليين دورهم بفاعلية يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، لذلك فإن وجود لجنة للمراجعة في الشركة من شأنه تدعيم وتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، والتي تبدأ بترشيح مسئول فريق التدقيق ودراسة خطة عملهم ونطاق الفحص والتقارير التي تصدر عنهم، وكذلك توفير الموارد اللازمة لهم وحل المشكلات التي قد تنشأ مع الإدارة وزيادة التفاعل والتنسيق مع المدقق الخارجي، وفي ذات السياق يرى"

أن الخطوة الأولى في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، تتمثل في أن لا تكون أنشطته مرتبطةKevin" بالإدارة العليا للشركة، لأن ذلك يخفض ثقة مستخدمي البيانات المالية في قدرة أعمال التدقيق على منع الغش،

حيث تتعزز كفاءة وموضوعية هذه الأعمال عندما يكون تعيين المدققين الداخليين وتحديد مكافآتهم وعزلهم ضمن سلطة لجنة المراجعة، وان تقاريرهم يجب أن توجه إلى هذه اللجنة من أجل دراستها وتقييمها ورفع الملاحظات والتوصيات إلى مجلس الإدارة.

وبذلك فإن لجنة الم ا رجعة تقوم بالعديد من المهام فيما يتعلق بدعم وظيفة التدقيق الداخلي التي تتمثل في[1]

- تقييم فاعلية التدقيق الداخلي وجودته كجزء من نظام الرقابة، وأنه يتم وفق معايير الأداء المهني
- متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام التدقيق الداخلي والموافقة عليها
- فحص إستراتجية أداء التدقيق الداخلي وخطته السنوية والموافقة عليها
- تدعيم استقلالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

* تعيين مدير التدقيق الداخلي وعزله.

* التأكد من أن التدقيق الداخلي لديه الموارد الكافية لمباشرة عملياته.

* حرية مدير التدقيق في الاتصال المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة أي أمور مهمة.

* التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.

* المشاركة في تعيين فريق التدقيق وترقيتهم وتغييرهم.

- فحص نتائج التدقيق الداخلي وخاصة تلك التي لها تأثير مهم، مثل التصرفات غير القانونية ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية.
- فحص المستوى المهني للمدققين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسئولياتهم
- التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية التدقيق وتحقيق التكامل بينهما.

و مما سبق تبين أن للجنة المراجعة أهمية و دور كبيرين في دعم عمليات التدقيق الداخلي من خلال الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي ودراسة خطة العمل، ودعم استقلال موظفي التدقيق ،والمحافظة على خطوط الاتصال بين الإدارة والتدقيق الخارجي.

[1]اياد سعيد الصوص:"مدى فاعلية دور لجان المراجعة في ادعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي "،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الاسلامية في غزة ،فلسطين ،2012، ص56/54

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك

يتمثل الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي في اختبار فعالية جهاز الرقابة الداخلية، حيث يعتبر بمثابة امتداد لمجلس الإدارة، ويكون الاتصال بين هذين الهيكلية مباشرة وبدون عراقيل ،ويوكل مجلس الإدارة للتدقيق الداخلي مهمة تقييم نوعية الإجراءات وضمان قيام الإدارة والموظفين بمسؤولياتهم بطريقة صحيحة ،بالإضافة إلى التأكد من فعالية الرقابة الداخلية في إطار تنظيم عقلاني وتقسيم العمل ، فمن خلال التدقيق الداخلي يمكن للمسيرين اكتشاف النقائض و تدارك الأخطاء ،ومختلف للقوانين التشريعية والنظامية لهياكل وإجراءات البنك.

وسنتطرق فيما يلي إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه ، بالإضافة إلى التعرف على مختلف المبادئ التي تحكم عمل المدققين ،ومنهجية التدقيق الداخلي وعملياته.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ومبادئه

نظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل البنكي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة البنك لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل.

وسنقف من خلال هذا المطلب على مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ومبادئه.

الفرع الأول: تعريف التدقيق الداخلي في البنوك

يعرف التدقيق الداخلي بأنه: [1]

"وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم .وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك"

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسئولياتها المختلفة، بحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط، الإجراءات القوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها .وفي هذا السياق ولكي يتحقق المدقق الداخلي من هذا الوضع فإنه يقوم بما يلي:

1. مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط المرسومة والتعليمات والإجراءات والقوانين الفرعية

---

[1] خالد أمين عبد الله " :العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر ،الأردن الطبعة الأولى، 1998، ص255

2. مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك، أو مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة

3. التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول إلى استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.

و بغرض الحديث عن التدقيق الداخلي في البنوك فلا بد من التعرض لدور مجلس الإدارة العليا ،أن المسؤولية الرئيسية لإدارة العمل البنكي في أي بنك تقع على عاتق مجلس إدارته وإدارته العليا المعنية من قبل مجلس الإدارة من خلال ما يلي:

- التأكد من أن الأشخاص الذين يعهد إليهم بإدارة أعمال البنك مؤهلين مهنيا ولديهم الخبرة وخاصة أولئك الذين يتسلمون المناصب الرئيسية في البنك.
- التأكد من وجود أنظمة رقابة داخلية كافية وأنها تعمل بفعالية.
- التأكد من أن عمليات البنك تدار بشكل مناسب و بتعقل وحذر معقول بما فيه اخذ المخصصات الكافية للخسائر المحتملة.
- المراقبة المستمرة لقدرة البنك على الوفاء و توفير السيولة الملائمة.
- العمل على حماية مصالح المودعين و الدائنين للبنك وكذلك المساهمين.
- إقرار الميزانية العمومية والحسابات الختامية التي يتطلبها الفنون والتشريعات والتعليمات السارية المفعول، والتي تعكس الوضع المالي الحقيقي لعملياته البنكية وفقا للقواعد و الأصول المتعارف عليها في إعداد الميزانيات والحسابات الختامية للبنوك، وتزويد مدققي حسابات البنك القانونيين (خبراء المحاسبة) بما يمكنهم من إعطاء رأي فني محايد بالحسابات الختامية،كذلك تزويد البنك المركزي والسلطات الرقابية الأخرى لتمكينها من تقييم أعمال البنك ووضعه المالي.

"مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك المعنية من قبلة مسؤولة عن دائرة التدقيق الداخلي في البنك. تكون مهامها الرئيسية التأكد من أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي تعمل بشكل صحيح "[1]

وأن تمكن العاملين في هذه الدائرة من أداء واجبهم وتقديم تقاريرهم إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب، أوخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار واتخاذ بشأنها الإجراءات المناسبة .وينبغي التأكيد بأن مسئولية مجلس الإدارة والإدارة

[1] احمد محمد مخلوفي"المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر2007/2006 ،ص 133

العليا للبنك والمعينة من قبله لا تنتفي في ظل وجود أجهزة رقابية أخرى لها دور وأساليب مختلفة لتحقيق أهدافها كمدققي الحسابات القانونيين(خبراء المحاسبة)والبنك المركزي.

الفرع الثاني : مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك

أشارت الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل المكلفة بالإشراف على أعمال البنوك خلال سنة 2001 إلى المبادئ الأساسية للمراجعة الداخلية والمستمدة من معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكي والتي شملت [1]

1. **الاستمرارية (الديمومة)**

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام و الواجبات بحيث يقع على عائق الإدارة العليا مسؤولية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم البنك ،وطبيعة أنشطته وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة و الكوادر البشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف التدقيق الداخلي .

2. **الاستقلالية**

تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة الوظيفة وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة آو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة،ويكون الاتصال مباشرة مع هذا المستوى وكذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة و البنك .

3. **وثيقة التدقيق**

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي فيه وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي:

- أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله ،وموقع إدارة التدقيق الداخلي في البنك ومسؤولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى.
- مسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي،ويتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس

الإدارة ،وعلى الإدارة العليا تفويض إدارة التدقيق صلاحية الاطلاع على أية وثائق أو ملفات أو معلومات والاتصال المباشر مع أي موظف داخل البنك أثناء تنفيذ مهام التدقيق ،كذلك يجب أن تشير الوثيقة إلى الأمور التي تقدم فيها إدارة التدقيق الاستشارات وشروطها.

[1] Basle Committee on Banking , 2001,p4-p8

4. النزاهة

يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالموضوعية والنزاهة ويستمد ذلك من خلال موقعه في البنك، ومن الأمثلة على الموضوعية تجنب تعارض المصالح بين المدقق والبنك ، والدوران المستمر لأعمال موظفي التدقيق الداخلي،عدم قيام المدقق بتدقيق نشاط كان يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من نقله إلى إدارة التدقيق وعدم قيام موظفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذية داخل البنك.

5. الكفاءة المهنية

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصرا جوهريا في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك،وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة استمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي .

6. نطاق أنشطة التدقيق

يجب أن يخضع كل نشاط أو وحدة في البنك للتدقيق الداخلي سواء فروع أو دوائر أو شركات تابعة وكذلك يجب أن يشمل نطاق عمل التدقيق الجوانب الرئيسية التالية:

- اختبار وتقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.
- مراجعة كفاءة واختبار عمليات ووظائف وإجراءات إدارة المخاطر ومدى تطبيقها وأساليب تقييم المخاطر.
- مراجعة أنظمة المعلومات المالية والإدارية بما فيها أنظمة المعلومات الالكترونية وخدمات البنك

الالكترونية ،ومراجعة مدى دقة وسلامة السجلات المحاسبية والتقارير المالية،ومراجعة إجراءات حماية الأصول ومدى فعاليتها ومراجعة الأسس المتبعة من قبل البنك في تقييم رأس ماله وعلاقته بحملة .

- تقييم مدى كفاءة وفاعلية العمليات ومراجعة الأنظمة التي تم استحداثها والتأكد من توافقها مع الأنظمة بالقوانين،الأدلة ،الإجراءات والسياسات وكذلك اختبار التقارير الدورية في الوقت المناسب و تقرير مدى الاعتماد عليها والقيام بالتحقيقات الخاصة.[1]

الفرع الثالث : الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي

تتميز عملية التدقيق الداخلي في البنوك عن غيرها من المنشات الأخرى باعتبارات معينة في ضوء الطبيعة الخاصة للعمل البنكي :

- طبيعة المخاطر المرتبطة بالمعاملات البنكية.

[1] احمد محمد مخلوفي،"المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية"مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر 2007/2006 ،ص135

- الاعتماد الكبير على أنظمة الحاسوب لمعالجة المعاملات.
- تأثير التعليمات والتشريعات التي تعمل ضمنها.
- التطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات البنكية،والتي قد لا تتناسب أحيانا مع مستوى التطورات في المبادئ المحاسبية و الممارسات التدقيقية التي تتطلبها.

المطلب الثاني :أهداف ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

سنتناول في هذا المطلب كل من أهداف التدقيق الداخلي متطلباته ودو ره في البنوك.

الفرع الأول: أهداف التدقيق الداخلي في البنوك

يتجلى مجال تدخل التدقيق الداخلي في اختبار وتقييم مدى ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة الأداء في إنجاز وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إليه .وبعبارة أخرى، يهدف التدقيق الداخلي إلى ضمان تحقيق نظام الرقابة الداخلية للأهداف العامة بطريقة فعالة، ومدى موافقة النظام للقوانين الموضوعة .وبالتالي، على التدقيق الداخلي القيام بتقييم- خلال فترة محددة -مدى التحكم في المخاطر وحماية الممتلكات ومصداقية المعلومات والاستعمال الاقتصادي والفعال للموارد، وبصفة عامة تحقيق الأهداف مع احترام القوانين والأنظمة .ويتمثل الهدف الأساسي للتدقيق في محاولة التصدي للمخاطر البنكية، وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنك إلى محورين هما: الأمان وتحسين التقييم وذلك كما يلي:[1]

1.الأمان

وذلك لضمان العمل بالاجراءت والتنظيمات التي تضمن أمن المعاملات والأصول والأشخاص وتحقيق الأهداف المسطرة .وتشمل المعاملات هنا كل العمليات المعالجة في مختلف أقسام البنك، والتي يتم تقسيمها إلى عدة وظائف، بعضها مرتبط بالإنتاج البنكي وبعضها يضم أنشطة الصيانة والإدارة وما يميز الإنتاج البنكي كونه يطبق إلزاميا اللامركزية، مما يتطلب درجة عالية من تطور أجهزة الرقابة الداخلية .أما فيما يتعلق بالأصول، فهي تضم مباني البنك، أدواته...، ولكن تضم أيضا وسائل الدفع، وكلها تتطلب حماية إدارية ومادية .وأما الأشخاص (موظفي البنك)، فحمايتهم تكون ضد الاعتداءات الخارجية والضغوطات .ويمكن أن يمتد الأمان إلى الأهداف المرجوة، حيث يهتم المدقق بمدى اتجاه الأنشطة إلى موافقة أو مخالفة الأهداف بمعنى تقييم مستوى تطابق أجهزة العمل مع الأهداف المعلنة.

---

[1] حورية حمني" :آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها-حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة 2006/2008،ص113/112

.2تحسين التقييم

حيث تؤدي قوة الاقتراح إلى تحسين الكفاءات، فمهما بلغت درجة تطور الأنظمة في البنك، فإن إمكانيات التحسين تبقى دائما واردة .وفي كل الحالات، فإن التدقيق يوجه لهذا الغرض من خلال الأمر المزدوج الآتي:

- يجب تنظيم وتوجيه النشاط المدقق وبدون مخاطر.
- يجب أن يكون النشاط المدقق في أحسن ظروف الاستعمال الاقتصادي للموارد المخصصة له .

الفرع الثاني: أسس و متطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات البنكية يتطلب م ا رعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:[1]

.1الأسس الإدارية

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسية و الثانوية للبنك ،حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها .
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد م ا ركز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاءه قد ا ر من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه.

من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع و إيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

[1] بغدودا رضية وصبايحي نوال" :دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول "إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على إقتصاديات دول العالم"،2007ص 6،ص7

2.الأسس المالية والمحاسبية

ينبغي على التدقيق الداخلي م ا رعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال البنوك، وأهمها:

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.
- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ البنك بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها. إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

المطلب الثالث :منهجية وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من منهجية وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك.

الفرع الأول :منهجية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

يمكن تلخيص طريقة ومنهجية التدقيق في الجدول الموالي:

الجدول رقم(II.3): طريقة ومنهجية التدقيق الداخلي في البنوك

اسم المرحلة	الإدراج التاريخي	الطريقة الموضوعة وأدوات المدقق	من ينجز المرحلة	منتوج التدقيق الناتج عن المرحلة
مرحلة التخطيط الإجمالي متعدد السنوات	من المفروض كل3-4 أو 5سنوات، حسب معايير تخطيط البنك	-جرد المناطق التي بها مخاطر -مصفوفة أولويات التدقيق -لائحة وسائل العمل الموجودة -القرار النهائي للمديرية العامة	المسؤول الأول على التدقيق، مع لجنة التدقيق	مخطط التدقيق المتوسط المدى للبنك
مرحلة تحضير المهمة	إجراء سابق للانطلاق الحقيقي للمهمة	تخصيص الوسائل وتعيين رئيس المهمة. -اتصالات متعددة الأشكال مع المجال الذي سيتم تدقيقه. -تأسيس برنامج المهمة.	مسؤول هيئة التدقيق مع رئيس المهمة	برنامج المهمة. -إصدار المهمة
المرحلة(1):تقييم الرقابة الداخلية	أول مرحلة تبدأ بمجرد إتمام إصدار المهمة.	-جمع البيانات. -وصف الرقابة الداخلية الموجودة. -تقييم نظام الرقابة الداخلية (استمارة أسئلة حول الرقابة الداخلية.) -تحديد المراقبات الضرورية والفجوات.	رئيس المهمة وفريقه.	تحديد مجالات المراجعة المعمقة: -ملخص الرقابات الضرورية. -سجل نقاط ضعف المراقبات. -سجل المراقبات المعوضة.
المرحلة(2): المراجعة المعمقة	على امتداد المرحلة (1)	مراجعة معمقة من خلال: -استعمال العينات. -تحليل التقارير والمعطيات المتاحة. -الملاحظات، التحقيقات...	رئيس المهمة وفريقه.	تحديد الأسباب/النتائج لنقاط الضعف، وإيضاح النقاط الإيجابية.
المرحلة(3): تحرير التقرير	إتمام المرحلة(2)	-تحرير تقرير أولي. -الاجتماع مع الهيئة المدققة. -تحرير التقرير النهائي	رئيس المهمة وفريقه، المسؤول عن التدقيق.	تقرير التدقيق

المصدر [1]

[1] حورية حمني" :آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها-حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة 2006/2008،،ص 116

-ويتجلى لنا من خلال الجدول رقم أن عملية التدقيق الداخلي تمر بمراحل مختلفة، بدء بمرحلة التخطيط الإجمالي ثم مرحلة تحضير مهمة التدقيق، حيث تعد هاتان المرحلتان بمثابة مرحلتين تمهيديتين لنشاط التدقيق، تليهما مراحل الانطلاق الفعلي لنشاط التدقيق والمتمثلة في مرحلة تقييم الرقابة الداخلية ثم مرحلة المراجعة المعمقة، أواخر مرحلة تحرير التقرير .وتجدر الإشارة إلى أنه لكل مرحلة من هذه المراحل أدوات خاصة للقيام بها، وأطراف مسؤولين عن تنفيذها، وذلك خلال وقت محدد، بحيث تفضي كل مرحلة عن طرح منتج معين وصولا إلى التقرير النهائي لعملية التدقيق الداخلي.

الفرع الثاني: عمليات التدقيق الداخلي في البنوك

فيما يتعلق بعمليات التدقيق الداخلي ن فيمكن حصرها فيما يلي :[1]

1. متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها:

بغرض اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في مختلف الأنظمة والإجراءات المتبعة، وذلك بتعديلها وتطويرها ،ويكون على المدقق الداخلي اطلاع الإدارة بمدى توافق التطبيق العلمي مع الخطط المسطرة إلى الأهداف المرجوة .

2. التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر:

بغرض حماية أموال البنك، حيث يعد نشاط وقائي يتطلب ضرورة أحكام الرقابة على العمليات النقدية ،وتفادي الخسائر الناجمة عن الإهمال بالتأكد من وجود التامين اللازم.

3. التحقق من قيم الأصول و مطابقتها مع الدفاتر :

وهذا ما يستدعي قيام المدقق الداخلي بعملية تدقيق مستندية وحسابية مستمرة ، للتأكد من صحة البيانات و الأرقام، ومدى ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها.

4. رفع الكفاءة عن طريق التدريب:

مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات الموضوعة، فبحكم إلمامها التام أوجه نشاط البنك ،فان إدارة التدقيق الداخلي تكون اقدر من غيرها من الدوائر والأقسام على المساهمة الفعالة في اقتراح البرامج التدريبية، وربما حتى صياغة بعض موادها.

المبحث الثالث: التدقيق و ادارة المخاطر

من المعروف أن ممارسة أنشطة و إجراءات الأعمال البنكية يحفها الكثير من المخاطر أو تركها بدون عملية تدقيق و مراقبة سيؤدي إلى مشاكل بخطر فقدان العملاء لودائعهم و فقدان البنوك لرؤوس أموالهم و بالتالي إمكانية الإفلاس ، ما اوجب ضرورة وجود وحدات تقوم بمهمة التدقيق من داخل البنك على الإجراءات التي ينفذها المدراء والأفراد داخل البنك .

---

[1] خالد امين عبد الله :"التدقيق والرقابة في البنوك ".الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر، 1998، ص130نص131

المطلب الأول : تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية و منظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة ، و إن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف و ما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم . و رغم أن المتابعة و التدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداءها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه للمراجعة من طرف المدقق الداخلي ، و التي تتم عبر مراحل معينة من اجل تحقيق أهداف معينة .

يتم تقييم و تدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي او بواسطة مدقق خارجي و هذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية :[1]

أولا : مراجعة أهداف و سياسة إدارة المخاطر

تتمثل هذه الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة و نعرفه أهداف البرنامج ، حتى لو لم يكن لدى البنك سياسة إدارة المخاطر رسمية و مكتوبة فان تحليل الإجراءات و نمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا .و بعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للبنك و يشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد البنك المالية و قدرته على تحمل الخسائر المعرض لها ، و ذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية و قدرتها على تحمل الخسارة، و عندما تكون إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة و عرضها على الإدارة للموافقة عليها ،و في حالة تناقض أو تعارض بيم التطبيق و السياسة ينبغي التوافق بين الاثنين ، أما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب البنك في التعامل مع مخاطره ، و في الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة البنك فيما يتصل بإدارة المخاطر و تبني سياسة إدارة المخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص .

ثانيا : التعرف و تقييم التعرض للخسارة

بعد الانتهاء من تحديد و تقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض البنك للمخاطر ، و التقنيات المستخدمة في ذلك ،و تكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها هي نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر ...،و في حالة إغفال أو تجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على التدقيق الداخلي أن يتعرف الوسائل و المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي هذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة .

---

[1] طارق عبد العال حماد،"ادارة المخاطر افراد-ادارات-شركات-بنوك-مخاطرالائتمان والاستثماروالمشتقات المالية واسعار الصرف " الدار الجامعية ،الاسكندرية 2007 ، ص123 - 125

ثالثا : تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض (دراسة البدائل)

بعد أن يتم ما التعرف على المخاطر التي تواجه البنك و قياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل خطر ، و ينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل البنك مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها أو الاحتفاظ بها .

رابعا : تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة

تأتي الخطوة التالية و هي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر و التحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه ، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة تدابير التحكم في الخسارة .

خامسا : التقرير و التوصية بإدخال تغييرات بتحسين البرنامج

يتم إعداد تقرير مكتوب و مفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات و تعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر ، و يرفع إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة ، و لجنة المراجعة و كذا المساهمين و أصحاب المصالح عند الضرورة .

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك ، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية و إدارة المخاطر ، كما أن هناك تنسيق بين كل من التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين تكملان بعضها البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهم ، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عمها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر و تحديدها ، و كذالك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في الكثير من العمليات المتعلقة بأدائه .

المطلب الثاني : علاقة التدقيق بإدارة المخاطر

هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على توجيه نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية و الاستقلالية لكل منهما ،و هذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدقيق البيانات و المعلومان مع كلا الطرفين فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر في البنك ، و ينبغي أن تسمح له بالدخول الى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة و تقديم المنشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في البنك كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها أي بمثابة خارطة الطريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة ، و هذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها و بين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتلف من خمسة مراحل تشغيلية التخطيط ، التحديد ،التحليل ، و الضبط و المراقبة .

في هذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر ،حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل ،فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحث التداخل ، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما .[1]

[1] سمير الخطيب :"قياس وادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي،منشاة المعارف ،الاسكندرية ،2005، ص 22

حيت إن إدارة المخاطر من إحدى المخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي و تشكلان أدوات مهمة و مرتبطة في إدارة البنوك فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق ، و لكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام و التكامل التنظيمي ، و تظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس العناصر التالية و التي يعبر عنها بمراحل تدقيق إدارة المخاطر في البنوك :

أولا : مراحل تخطيط عملية التدقيق

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية و يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر ، و يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضيع التدقيق من منظور المخاطر.

ثانيا : مرحلة التنفيذ

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية الدقيق هو اختبار مدى فعالية لرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها .

ثالثا : مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعلية التدقيق و يتم الربط بين كل نتيجة و ملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك و يتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين و ذالك بالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر.

رابعا : مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق و تتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر و التوصيات اللازمة ، و يرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق و هنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم و توضيح المخاطر و تحليلها و كيفية تجنبها .

خامسا : مرحلة المتابعة

بعد أعداد التقرير هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير ، كما يتم متابعة و تقييم نظام الرقابة عل أساس المخاطر و ذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق و وحدة إدارة المخاطر و تهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل تعرض البنط للخسارة ، و بالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على توحيد نماذج عمليتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية و الاستقلالية لكل منهما .

المطلب الثالث : دور التدقيق في الحد من المخاطر البنكية

يلعب التدقيق دور أساسي في عملية تقييم المخاطر من خلال تحليل و تقييم الطرق المستخدمة في تقديم حجم المخاطر و احتمال حدوثها ، و إعادة احتساب التقييم و التأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بان

التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح ، و هنا تأتي المرحلة الأخيرة و هي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر و التعامل معها ، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر ، أو تجنب الخطر. ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه ، و درجة تأثيره و يلعب التدقيق في هذه المرحلة .دورا هام من خلال تقديم المشورة و النصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار ،و يقوم التدقيق باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية و دوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة ، من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ،و مدى تنفيذها بها بما يتفق مع خطط و استراتيجيات و أهداف البنك . و يقوم أيضا بتحليل و تقييم المخاطر التي تحققت فعلا و مدي فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها و من المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق التأكد من فعالية و كفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة و الكافية حول عملية إدارة المخاطر و في الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة[1]

و يوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي :

[1] شادي صالح البجيرمي،"دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر ،مذكرة ماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق 2012 ، ص: 82

الشكل رقم (2.II) دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر

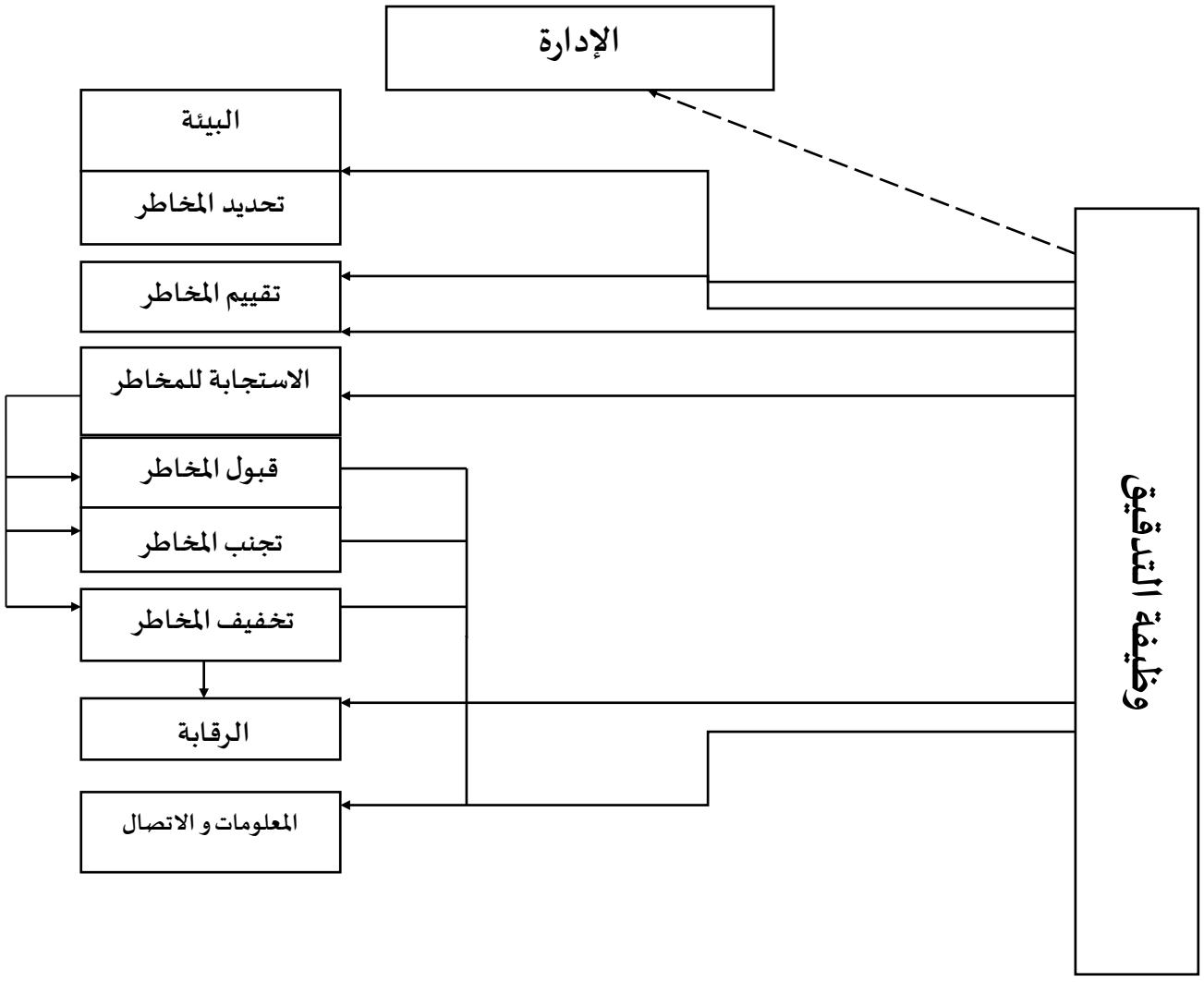

من خلال الشكل (2-1) نلاحظ أن لوظيفة التدقيق دور كبير في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها و تقييمها حالة تحققها فعلا و كذلك التأكد من فعالية و كفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الجيدة إلى مجلس الإدارة .

[1] شادي صالح البجيرمي،"دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر ،مذكرة ماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق 2012 ص 83 .

" The internal audit activity should assist the organization by identifying and evaluating significant exposures to risk and contributing to the improvement of risk management and control systems ."[1]

كما أشار المعيار إلى أن المدير التنفيذي لدائرة التدقيق عليه القيام بوضع خطط للتدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أوليات أنشطة دائرة المدقق الداخلي و بالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمنظمة حيث أشار "PRAWITT 2004" إلى أن المدقق الداخلي يجب أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المنظمة من تحقيق أهدافها و أن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي كيفية مواجهة و التخفيف من آثار هذه المخاطر إن لم يكن المكان تلافيها نهائيا .

و قد أشارت كثير من الدراسات إلى أن تحديد أولويات التدقيق في مرحلة التخطيط تعتمد على المخاطر، حيث أشارت دراسة " ALLGRINI AND D'ONZA" أجريت في ايطاليا عام 2003 إلى أن المنهج التدقيق استنادا إلى درجة المخاطر يعتبر تطورا منهجيا حيث يشكل المنهج التقليدي التركيز على اختبارات الالتزام و يتبنى هذا المنهج نحو 25% من كبريات الشركات الايطالية أما التدقيق المستند إلى المخاطر فيعتبر انه المنهج الحديث و تمارسه نحو 75% من كبريات الشركات الايطالية .

و التعريف الحديث و المفهوم الجديد للتدقيق يشير بوضوح إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر و تركز الأدبيات الحديث في المجال التدقيق على إدارة المخاطر على أنها تدخل في نطاق التدقيق حيث يشارك المدقق الداخلي في هذه العملية ، حيث أشار معيار إدارة المخاطر إلى انه قد يختلف دور المدقق الداخلي من مؤسسة لأخرى .

و قد أشارت الإستراتيجية الجديدة للتدقيق الصادرة عن(KPMG)[2] إلى أن الشركات في سبيل إحداث تحول في التدقيق نحو التركيز على المخاطر يجب على الإدارة العليا فيها أن تقتنع بجدوى هذه الإستراتيجية و أن تحدد المنافع المترتبة على هذه الإستراتيجية و أن تحدد مدى الضعف و القوة المتوفرة في وظيفة التدقيق لديها و من ثم عليها أن تقوم بتحديد المخاطر الإستراتيجية المحددة التي تواجهها الشركة و من ثم تحديد المستويات المقبولة من هذه المخاطر ، و من ثم مد قسم التدقيق لديهم بالمهارات و الخبرات المطلوبة و القادرة على تحديد و مراقبة و قياس و إدارة هذه المخاطر ، و قد لخص إطار كفاءة التدقيق الصادر عن معهد المدققين الداخليين بان دور المدقق الداخلي يتمحور في ثلاث مناطق رئيسية و هي مساعدة المدراء في تقييم المخاطر و مساعدتهم في كيفية

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل ، "دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،الجامعة الاسلامية في غزة 2007 ، ص 121

[2] تعبر من اكبر شركات الخدمات المهنية في العالم . (KPMG)

الاستجابة و كيفية التعامل مع هذه المخاطر و من ثم تزويد لجنة التدقيق بتامين موضوعي عن مدى نجاح المنظمة في التعامل مع المخاطر .[1]

و قد أشار "بكري" إلى أن التدقيق الداخلي و من خلال قيامه بالتدقيق الوقائي المسبق و التدقيق التحليلي ،يقوم بتحديد الأسباب و العوامل التي يمكن أن تؤدي حدوث المخاطر في الوقت الحاضر أو المستقبل ، و

العمل في تلافي هذه العوامل وتحسين نظم الرقابة و إدارة المخاطر للحد منها و تحسين شروطها من اجل تدارك الأسباب التي أدت إلى نشوئها كما انه على التدقيق القيام بمساعدة الإدارة و ذلك بتزويدها بالبيانات و المعلومات عن مختلف أنشطة المنظمة و التي من المتوقع حدوث مخاطر فيها مع تقديم النصح و المشورة للإدارة بصور تقارير دورية ، و متابعة هذه التقارير و ما ورد فيها أن المدقق الداخلي كذلك عليه القيام بتقييم كفاءة و فعالية الإدارة العليا في إدارة المخاطر و عليه أن يقدم لها الدعم الفعال من المشاركة في تحديد جوانب الخطر الهامة و الوسائل المناسبة للرقابة عليها و متابعة أداء الإدارة و التقرير عن ذلك أما لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق .

و عمليا قد يتضمن دور المدقق الداخلي كل أو بعض ما يلي :

- تركيز عمل المدقق الداخلي على الأخطاء الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة .
- مراجعة عمليات إدارة لمخاطر داخل المؤسسة .
- منح الثقة في إدارة المخاطر .
- تقديم الدعم الفعال و المشاركة في عمليات إدارة المخاطر .
- تسهيل أنشطة تحديد و فحص الأخطاء و تعليم العاملين بإدارة المخاطر و التدقيق .
- تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة و لجنة المتابعة الداخلية .

لذلك فانه بغرض تحديد الدور الأكثر ملائمة لبنك معين ، يجب على التدقيق التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية بتحقيق الاستقلالية و الموضوعية .

و أهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها و المشاركة في تحليلها و إدارتها ما يلي :

- عدم دقة المعلومات المالية و التشغيلية .
- الفشل في إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين .
- ضياع الأصول .
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية .

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل ، "دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،الجامعة الاسلامية في غزة 2007 ،ص 122 ،ص123 .

و لا شك أن دور المدقق الداخلي في مواجهة الأخطاء السابقة يعتبر صمام الأمان نحو تلافي حالات الفشل المالي ، و خصوصا إذا كانت هذه المخاطر نشأت بشكل متعمد .حيث أشارت إحدى الدراسات إلى ضعف قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الحالات المتعمدة من الاحتيال ، بينما يقوم المدقق الداخلي بدراسة التنظيم ككل و تحديد المخاطر الموجودة ، و كذلك المخاطر المخاط الممكن التعرض لها في الأنشطة المختلف ، و تحديد الحجم النسبي لهذه المخاطر و وضع خطة على أساس الوزن و الأهمية النسبية للخطر و يرى الباحث أن

التطور في مجال إدارة المخاطر و دور المدقق الداخلي في هذه العملية يعتبر أهم الأدوار التي سوف يركز عليها المدقق الداخلي ، استنادا إلى المنافسة الشديدة التي تحدث في الشركات و قد أشار احد الباحثين إلى أن خطة التدقيق الداخلي يجب أن تتأسس على تقييم كافة مخاطر النشاط المتمثلة في :

- المخاطر الإستراتيجية .
- المخاطر التشغيلية و المخاطر المالية .

مما سبق نستخلص أن التدقيق يحتاج لدراسة و تحديد و تقييم المخاطر ليتم العمل بعد ذلك على محورين أساسيين الأول هو دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة و الثاني اخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق و تركيز و تكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها .[1]

كما حدد معهد المدققين الداخليين الإجراءات الرئيسية و الوقائية التي يمكن للتدقيق أن يمارسها في عملية إدارة المخاطر و الإجراءات التي يجب عليه أن لا يمارسها و ليست من اختصاصه في هذه العملية التي تؤثر على موضوعيته و استقلاليته في تقديم خدماته للبنك و يبين المعهد هذه الأدوار و الإجراءات للتدقيق كما يلي :[2]

- الدور الجوهري و العام لنشاط التدقيق فيما يتعلق بادارة المخاطر .
  - تقديم تأكيد للبنك حول فعلية و كفاءة عملية إدارة المخاطر .
  - تقديم تأكيد بان تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح .
  - تقييم عملية إدارة المخاطر .
  - مراجعة عملية إدارة المخاطر .
- الدور الوظيفي و التخصصي لنشاط الدقيق فيما يتعلق بإدارة المخاطر :
  - تقديم المساعدة للإدارة في تحديد المخاطر.
  - تقديم النصح و المساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر .
  - ترتيب أنشطة و خطوات عملية إدارة المخاطر .

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل ، "دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،الجامعة الاسلامية في غزة 2007 ص 124 و ص 125 .

[2] شادي صالح البجيرمي،"دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر ،مذكرة ماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق 2012 ،ص 82 .

- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر و توجيهها .
- المحافظة على إطار عملية المخاطر و تطويره .
- تأييد و دعم القائمين على إدارة المخاطر .
- تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر و عرضها على مجلس الإدارة .

- الدور المرفوض لإدارة التدقيق في إدارة المخاطر :

- تحديد المخاطر الجوهرية ، تنفيذ عملية إدارة المخاطر و إخضاعها لسيطرتها .
- إدارة التامين على المخاطر .
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر ، تنفيذ الاجراءت الاستجابة للمخاطر ،تمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر .

خلاصة الفصل

تعتبر وظيفة التدقيق من الوظائف المهمة في البنوك و خصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم و الكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير و تنيا لهذه الأخطاء . و بالاظافة إلى أن التدقيق يساهم بشكل كبير في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية و قياس و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة و إضافة قيمة للبنك كما يعمل على تقييم و تحسين إدارة المخاطر ، و تحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الداخلي الالتزام بمجموعة من المعايير، كما يجب أن يكون على دراية كافية بطبيعة العمل البنكي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك بهدف تحديد عوامل المخاطر ،و تزويد الإدارة المسؤولة بنتائج تقويمات المخاطر و تأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتجنب أو تقليل المخاطر .و تتم عملية تدقيق إدارة المخاطر من خلال عدة خطوات ليتم تقديم تقرير حول نتائج التحليل و التقويم و تقديم المشورة و النصح لتحسين برنامج إدارة المخاطر .

الفصل الثالث

التدقيق و المخاطر البنكية في

البنك BADR

تمهيد :

بعد استعراضنا في النظري معلومات خاصة بالتدقيق الداخلي في البنوك من حيث المفاهيم العامة ومختلف التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح العميق والمتجدد، وكذلك تسليطنا الضوء على سياسة وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها ومختلف الإجراءات المعتمدة من طرف البنك لتوظيف العناصر وتحقيق الأهداف.

ولا ننسى تطرقنا إلى المخاطر التي يمكن آن تواجه البنوك واستعراضنا لمختلف النقاط المتعلقة بتكوين علاقة بين المخاطر وعمل التدقيق في البنك وذلك من خلال التطرق للدور الذي يلعبه التدقيق للحد منها.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة حالة ونموذج تطبيقي لوكالة سيدي لخضر التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني : التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية /دراسة حالة سيدي لخضر

المبحث الثالث : اختبار الفرضيات و منهجية الدراسة.

سنقوم في المبحث الأول التحدث بصفة عامة عن كيان بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،مكانته ومهامه في المجتمع،وبعدها سندرس في المبحث الثاني وكالة سيدي لخضر ونقوم بدراسة التدقيق في البنك وإدارة المخاطر وسنقسم هذه الأخيرة إلى ثلاثة محاور ونقوم بالإجابة عليها،أما المبحث الثالث سنلخص كيفية قيامنا بالدراسة و اختبارنا للفرضيات.

المبحث الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية المحلية

المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي ، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106.82 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، وذلك لهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي،الصناعي ،الري،الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف فهو يحتل مكانة في الهيكل المصرفي الجزائري ، ومن مهامه تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتماد المالية على اختلاف أشكالها طبق للقوانين والتنظيمات الجاري العمل عليها للاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي .[1]

المطلب الثاني :مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري

يأخذ موقعا متميزا حيث يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد لتمتعه بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا ، يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية،ويعمل على تمويل كافة المؤسسات رغم اختلاف كيانها،بالإضافة إلى اعتمادها على الإعلام الآلي في جميع تجارتها الخارجية مع تعميم النظام الآلي على كل الشبكة البرمجية الخاصة به.[2]

المطلب الثالث :أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أولا :الأهداف:

تنويع وترسيخ مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

تحسين العلاقات مع العملاء.

الحصول على اكبر حصة في السوق.

تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيا :المهام :نذكر منها .

تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين الجاري العمل عليها.

إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.

تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار..

---

[1] طاهري سليمة،" فعالية التدقيق الداخلي في البنوك " مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،وكالة سيدي لخضر 2017/2016

[2] مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني : التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية /دراسة حالة سيدي لخضر

المطلب الأول :عرض وكالة سيدي لخضر .

أولا :تأسست الوكالة رقم 867 في سنة1982 بسيدي لخضر، حيث تحتل مركزا استراتيجيا ودورا يتمثل في:

معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق.

فتح حسابات لكل شخص طالب لها لاستقبال الودائع.

المشاركة في تجميع الادخار.

المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

تنمية الموارد واستخدامات الوكالة عن طريق ترقية عملياتي الادخار والاستثمار .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر[1]

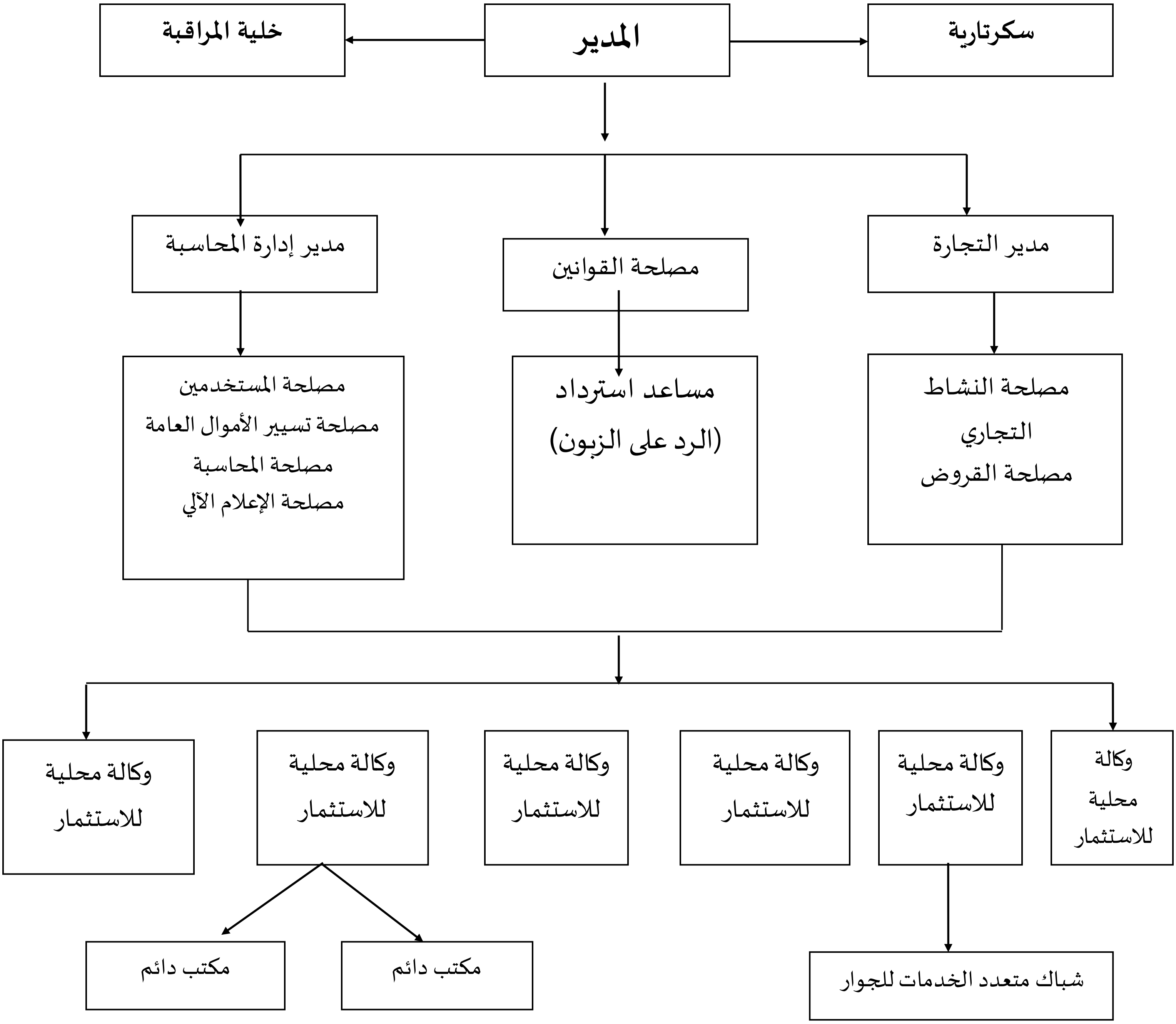

الشكل رقم (1.III) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر

[1] وثائق داخلية للوكالة،الفصل التطبيقي،مذكرة دور آليات الموارد البشرية في تحسين اداء العنصر البشري

إن أسلوب التدقيق في البنوك تطبق على جميع التحقيقات والنصوص الخاصة بكل مهام التدقيق والتي تَهدف إلى التأكد من مصداقية وصحة المعلومات في المؤسسة ومد فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحديد وقياس المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر .

وتتمثل مراحل التدقيق في:

1. اكتساب معرفة عامة حول طبيعة المؤسسة من خلال البحث عن جميع المعلومات التي تخص البنوك وذلك من خلال الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى المؤسسة.
2. تحديد اهداف المهمة في عملية تقييم النظام الرقابي ومدى فعاليته وتقويم ادارة المخاطر مما يساهم في تخفيض معدل المخاطر المصرفية وزيادة قيمة الموثوقية بالقوائم المالية وحماية اصول المؤسسة.
3. تحديد العمليات الاكثر عرضة للخطر وتقييم درجة اهمية هذه المخاطر.
4. اعداد برنامج وخطة للتحقيق والتدقيق الواجب انجازها مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

4.1. ان تكون الخطة واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف وشاملة لكافة الانشطة.

4.2. مراعات التطورات الفنية والمستجدات في الانشطة المصرفية، وبعد اعداد الخطة الموافقة عليها من طرف لجنة التدقيق.

5. تنفيذ مهمة التدقيق والتي تتم على اساس المعلومات والوسائل الملائمة،فعلى سبيل المثال قد يقوم المدقق ب:

1) استجواب الافراد المعنية.
2) اللجوء الى العينات الاحصائية والملاحظات المعنية.

وتتمثل في مراحل تنفيذ التدقيق في ثلاث مراحل:

1) تدقيق المعطيات المالية والاحصائية.
2) تدقيق عمليات التسيير.
3) التدقيق الاداري.

وبعدما يتم تنفيذ خطة المراجعة سيكون باستطاعة المدقق ان يحكم نهائيا على فعالية نظام الرقابة،اي يستطيع ان يميز بين مواطن القوة ومواطن الضعف وهذا ما يساعده في ايجاد الحلول المناسبة وتقديم النصائح والاستشارة للادارة العليا ويتم هذا من خلال اعداد تقرير المدقق طيلة فترة المهمة حيث يتميز بالدقة مع عرض كل الادلة التي تثبت حكم وتقدير المراجع لكفاءة نظام الرقابة والاهداف لها.

ونشير الى ان هذا التقرير لمبادئ ومعايير بها لدى كل المدققين (معايير التدقيق الداخليâ.

وكخطوة شاملة للتدقيق الذي قام به اخيرا وبعد الاجتماع النهائي الذي يتم فيه مناقشة جميع النقاط التي ذكرت في تقرير المراجعة يمكن للمدقق ان يشرع في كتابة التقرير النهائي لمهمته ويصبح وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات كما يحتوي على نقاط مهمة تفيذ كلا من المدققين والمسيرين على حد سواء.

اما عن شكل التقرير ،فعموما يبني على النحو التالي:

1) صفحة او مستند الارسال.
2) فهرس ،مقدمة،خلاصة.
3) نص التقرير ونجد فيه عرض النتائج والتوصيات.
4) الخاتمة:خطة التدقيق المتبعة والتدخلات ،والملاحق .

المطلب الثالث : إدارة المخاطر

1) **المحور الأول** : مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك :

من خلال الجدول سنوضح الاتفاق المتبادل على العينات لتفعيل نظام الرقابة الداخلية من اجل سيثير المخاطر في البنك [1]

[1] سمية خلاف،"دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك" مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر /جامعة ام البواقي / دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2014/2013

الفقرة	المقياس	موافق	محايد	غير موفق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
a1	التكرار	20	3	1	79،2	51،0	موافق
	النسبة %	83	13	4			
a2	التكرار	23	1	0	96،2	2،0	موافق
	النسبة %	96	4	0			
a3	التكرار	19	2	3	67،2	7،0	موافق
	النسبة %	79	8	12			
a4	التكرار	19	4	1	75،2	53،0	موافق
	النسبة %	79	6	4			
a5	التكرار	12	9	3	38،2	71،0	موافق
	النسبة %	50	37	13			
a6	التكرار	14	6	4	42،2	78،0	موافق
	النسبة %	58	25	17			
a7	التكرار	18	3	3	63،2	71،0	موافق
	النسبة %	75	12	12			
a8	التكرار	22	1	1	88،2	45،0	موافق
	النسبة %	92	4	4			
a9	التكرار	23	1	0	96،2	20،0	موافق
	النسبة %	96	4	0			
a10	التكرار	23	1	0	96،2	2،0	موافق
	النسبة %	96	4	0			
a11	التكرار	20	1	3	71،2	69،0	موافق
	النسبة %	83	4	13			
المعدل الكلي					**51،2**	**51،0**	موافق

جدول رقم : (1.III) مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر

المحور الثاني : مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ودوره في تفعيل ادارة المخاطر في البنك :

هنا سنوضح مدى التزام المدققين بتطبيق معايير مهنة التدقيق الداخلي بهدف ضمان السير الحسن للمهام ،وللوصول الى ادارة مخاطر اكثر فاعلية،وهو ما وجدناه مؤكد ومدروس و من خلال تحليلهم للجدول الاتي :

جدول رقم (2.III): مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنك

الفقرة	المقياس	موافق	محايد	غير موفق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
b1	التكرار	24	0	0	92،2	28.0	موافق
	النسبة %	100	0	0			
b2	التكرار	24	0	0	92،2	28.0	موافق
	النسبة %	100	0	0			
b3	التكرار	17	6	1	67،2	57.0	موافق
	النسبة %	71	25	4			
b4	التكرار	14	6	17	42،2	78.0	موافق
	النسبة %	58	25	1			
b5	التكرار	22	1	1	88،2	45.0	موافق
	النسبة %	92	4	4			
b6	التكرار	24	0	0	92،2	28.0	موافق
	النسبة %	100	0	0			
b7	التكرار	22	4	1	88،2	45.0	موافق
	النسبة %	92	4	4			
b8	التكرار	20	4	0	83،2	38.0	موافق
	النسبة %	83	17	0			
المعدل الكلي					**80،2**	**20.0**	موافق

1) **المحور الثالث** : مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة اجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل اداء المخاطر في البنك : من خلال تحليل الجدول اتضح اثبات لمدئ قيام المدقق

الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة اجراءات الاستجابة لها والدور الذي تلعبه في تفعيل ادترة المخاطر .

جدول رقم(3.III) : مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر

الفقرة	المقياس	موافق	محايد	غير موفق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
C1	التكرار	24	0	0	92،2	28.0	موافق
	النسبة %	100	0	0			
C2	التكرار	17	6	1	67،2	57.0	موافق
	النسبة %	71	25	4			
C3	التكرار	18	2	1	83،2	48.0	موافق
	النسبة %	75	8	4			
C4	التكرار	18	3	3	63،2	71.0	موافق
	النسبة %	75	13	13			
C5	التكرار	23	1	0	96،2	20.0	موافق
	النسبة %	96	4	0			
C6	التكرار	21	0	3	75،2	68.0	موافق
	النسبة %	5،87	0	5،12			
C7	التكرار	21	2	1	83،2	48.0	موافق
	النسبة %	88	8	4			
C8	التكرار	21	3	0	88،2	34.0	موافق
	النسبة %	5،87	5،12	0			
C9	التكرار	21	3	0	88،2	34.0	موافق
	النسبة %	5،87	5،12	0			
C10	التكرار	20	1	3	71،2	69.0	موافق
	النسبة %	83	4	13			
المعدل الكلي					**80،2**	**24.0**	موافق

المبحث الثالث : اختبار الفرضيات و منهجية الدراسة.

المطلب الاول: الاحالة :

نظرا لاستحالة التوجه الى المؤسسات العمومية عامة الخصوصية خاصة وذلك للاوضاع التي تمر بها المدينة والبلد كليا ،ولعدم استطاعة الطلبة التقدم الى البنك لاتمام الجانب التطبيقي من دراستنا للموضوع ،ولاستجابة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي وجامعة مستغانم الحميد بن باديس للوضاع الطارئة، قامت باتخاذ قرار بعدم التوجه للمصالح المعنية بالتربص وانما بقيام الطلبة بتلخيص تقارير لمذكرات سابقة لنفس الموضوع المطروح .

وعليه فلقد اتبعنا منهجية في الدراسة و المتمثلة في :

- دراسة عدة مذرات و اطروحات للدكتورا والمجيستار و الماستر السابقة التي لها علاقة مع موضوعنا.
- التطرق للمفاهيم والفقرات التي لها صلة مع ما قمنا بادراجه في مدكرتنا.
- القيام بالتلخيص هذه التقارير لفقرات مصغرة لاج لان نتوصل لدراسة حالة الخاصة بالمذكرة.

المطلب الثاني :اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الاولى:تعتمد البنوك على التدقيق الداخلي في عملية ادارة المخاطر:وذلك من خلال العمل بنظام محكم لاعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الادارة والادارة التنفيدية لتفعيل ادارة المخاطر البنكية ، [1]

[1] بوخروبة الغالي ،"دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك "مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي /دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم/2014/2015

جدول رقم (4.III) إختبار الفرضية الأولى

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى البنك يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.	4.27	0.549	14.797	0.000
2	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية.	3.88	0.954	5.895	0.000
3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في البنك.	4.38	0.628	13.850	0.000
4	يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.	4.23	0.832	9.316	0.000
5	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته.	4.00	0.961	6.583	0.000
6	يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للخطط والنظم والقوانين ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4.00	1.072	5.971	0.000
7	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.	3.95	0.999	6.098	0.000
8	يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.	4.02	0.987	6.645	0.000
	جميع الفقرات	4.09	0.637	10.931	0.000

التحليل : يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ،وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل ادارة المخاطر البنكية .

اختبار الفرضية الثانية : تطبيق معايير التدقيق في البنوك يسمح بضمان السير الحسن و الشفافية وله دور كبير في تفعيل ادرة المخاطر : الجدول 08 التالي يمثل ذلك :[1]

[1] سمية خلاف،"دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك" مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر /جامعة ام البواقي / دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2014/2013

جدول رقم (5.III) اختبار الفرضية الثانية

الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوازن النسبي	قيمة T	قيمة الاحتمال
a1	يملك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ تسيير المخاطر	2.92	0.28	97.33	15.91	0.00
a2	يتلقى المدقق الداخلي تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ تسيير المخاطر	2.92	0.28	97.33	15.91	0.00
a3	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف البنك	2.67	0.57	89	5.78	0.00
a4	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في البنك	2.42	0.78	80.67	2.63	0.015
a5	يقوم المدقق الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال وثائق رسمية	2.88	0.45	96	9.56	0.00
a6	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداءه لمهامه	2.92	0.28	97.33	15.91	0.00
a7	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم	2.88	0.45	96	9.56	0.00
a8	يتميز أداء المدقق الداخلي بالموضوعية حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي	2.83	0.38	94.33	10.72	0.00
المجموع الكلي		2.80	0.20	93.33	19.17	0.00

التحليل : ان قيام المدقق الداخلي بدوره في متابعة الفحص والتعرف على الاخطار الجوهرية التي تؤثر على اهداف البنك ومعرفته الكافية بالمعايير المهنية من اهم البنود التي تعمل على تفعيل ادارة المخاطر في البنك

اختبار الفرضية الثالثة : توجد علاقة بين المدقق وتفعيل ادارة المخاطر البنكية و ذلك من خلال تقييمها ومتابعته المخاطر ومراقبة اجراءات الاستجابة لها.

جدول رقم (6.III) اختبار الفرضية الثالثة

الفقرة	عنوان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوازن النسبي	قيمة T	قيمة الاحتمال
c1	تتم تنمية قدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر	2,92	0.28	97.33	15.91	0.00
c2	يتولى المدقق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد منها	2,67	0.57	89	5.78	0.00
c3	يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر	2,83	0.48	94.33	8.48	0.00
c4	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل السبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة	2,63	0.71	87.67	4.31	0.00
c5	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي	2,96	0.20	98.67	23	0.00
c6	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات تسيير المخاطر	2,75	0.68	91.67	5.44	0.00
c7	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تقييم كافة أنظمة تسيير المخاطر بالبنك	2,83	0.48	94.33	8.48	0.00
c8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير المخاطر بالبنك	2,88	0.34	96	12.69	0.00
c9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير المخاطر بالبنك	2,88	0.34	96	12.69	0.00
c10	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر	2,71	0.69	90.33	5.03	0.00
	المجموع الكلي	2.80	0.24	93.33	12.58	0.00

التحليل : ان تركيز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وقيامه بالاستشارات في مجال ادارة المخاطر والمساعدة في تقييم المخاطر يؤدي الى تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك

خلاصة الفصل :

كخلاصة من ما سبق دراسته وعرضه في هذا الفصل، تطرقنا إلى التعريف ببنك الفلاة والتنمية الريفية وعينة الدراسة المتمثلة في مصلحة التدقيق الداخلي في البنك، حيث تم الاستعانة بدراسة تطبيقية في وكالة سيدي لخضر والتعرض إلى أسلوب التدقيق الداخلي، كما تم اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا ايها، حيث توصلنا إلى الإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها المتمثلة في قياس مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك.

كما توصلنا إلى وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستمرارية،تحقيق الأرباح والحفاظ على فوق أصحاب المصالح.

خاتمة

يعتبر التدقيق المحاسبي وظيفة مهمة داخل المؤسسة لأن المؤسسة تسعى دائما لحماية ممتلكاتها وحقوقها ،وهذا لضمان بقائها واستمراريتها و التدقيق المحاسبي يساعدها في تحقيق أهدافها وهذا من خلال حماية المؤسسة من شتى أنواع التلاعب و الإهمال ،الغش والتزوير حيث يضمن سير عملياتها بشكل جيد ،وكذا سلامة العمليات المحاسبية و الوثائق المالية .

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة ،توصلنا للنتائج الخاصة باختبار الفرضيات ونتائج عامة مع مجموعة من الاقتراحات .

فيما يخص اختبار الفرضيات ، فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية :

- بالنسبة للفرضية الأولى" حق إطلاع المدقق على السجلات والدفاتر والمستندات وكل ما يساعده على أداء مهمته"، بعد الدراسة استنتجنا أن هذا حق من حقوق المدقق على الإدارة احترامه وتقديم كافة المعلومات التي يحتاجها المدقق لتسهيل مهمته وحتى يستطيع إبداء رأيه بكل موضوعية .

- بالنسبة للفرضية الثانية "إتباع المدقق لمنهجية واضحة تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية" فهذه المنهجية تبين المراحل أو الخطوات المتبعة لعملية التدقيق بحيث تتطلب مهمة التدقيق وجود خطة محكمة وحصول المدقق على كافة أدلة الإثبات من أجل إعداد تقرير يبدي فيه رأيه .

- بالنسبة للفرضية الثالثة " تقييم الأداء هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على مواجهة المستقبل"،بعد الدراسة أثبتنا صحة هذه الفرضية حيث أن التقييم المالي هو قيام إدارة المؤسسة بفحص وتشخيص المركز المالي و مقارنة نتائج ما حققته وما ضيعته من فرص ،وتقديم خطط كفيلة بمواجهة المستقبل .

- الفرضية الرابعة "تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق إقتراحات وتوصيات عملية التدقيق "، تؤثر بشكل ايجابي في تحسين نوعية المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية عند اتباع نصائح وتوصيات المدقق إذ تتناقص حالات الغش ،التزوير والأخطاء وبالتالي يتحسن الأداء المالي .

أما النتائج المتحصل عليها بعد الدراسة الميدانية بمؤسسة ميناء مستغانم :

- يحظى التدقيق المحاسبي على مكانة هامة من خلال الخدمات التي يقدمها للمؤسسة .
- لتقرير المدقق أهمية في تحسين أداء المؤسسة .
- وجود مدقق داخلي واحد مسؤول على عملية التدقيق ،وهذا يؤدي إلى قصور في الأداء .
- لا يهتم المدقق بمؤشرات التوازن المالي .
- المدير العام هو من يقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- المؤسسة لا تتابع أدائها المالي بشكل جيد رغم الضعف الذي يشهده .

التوصيات :

- دعم وظيفة التدقيق داخل المؤسسة .
- توفير إجراءات تسيير تساعد المدقق على القيام بمهامه على أكمل وجه .
- توعية العمال بأهمية عملية التدقيق حتى يكون هناك تعاون بين العمال والمدقق .
- مسايرة التطورات المرتبطة بهذه الوظيفة عن طريق تكوين المدققين بما يتناسب مع هذه التطورات.
- الاهتمام أكثر بمؤشرات الأداء المالي .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا :الكتب

1. محمد مهدي الاصفي :تحقيق احمد ماجد" المعارف العلمية ،معهد الدراسات الدينية "الطبعة2014.
2. أيمن هندي،(التجارة الدولية) ،تجمع الطلبة،جامعة الملك سعود.
3. محمد عبد الفتاح الصيرفي،(إدارة البنوك) ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،طبعة 2016 .
4. الطاهر لطرش ،تقنيات ديوان المطبوعات الجزائرية 2000.
5. سامي عفيفي حاتم" التامين الدولي " الدار المصرية اللبنانية الطبعة01 القاهرة(1986).
6. طارق عبد العال حماد "دليل المستثمر الى بورصة الاوراق الية النكتب العربي " القاهرة(2000) .
7. عياش " ادارة ومراقبة المخاطر(2012).
8. عقل مفلح " وجهات نظر مصرفية "الجزء الثاني،مكتب المجتمع العربي،عمان ،الاردن(2006) .
9. طارق عبد العال حماد،،" ادارة المخاطر (افراد-ادارات-شركات-مصارف " "،طبعة01،الاسكندرية ،دار الجامعة،مصر(2007).
10. الراوي خالد الوهيب ،،"إدارة ةالمخاطر المالية"،دار المسير،عمان،الاردن(2009).
11. إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ،صندوق النقد العربي،معهد السياسات الاقتصادية،ابوظبي ،الإمارات(2006).
12. احمد حلمي جمعة،"المدخل الحديث لتدقيق الحسابات" دار الصفاء،(1999.)
13. مهند حنا نقلا عيسى "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية "، دار الراية للنشر والتوزيع،الأردن 2010.
14. حشاد ،"دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية "الطبعة الأولى ،لبنان 2005.
15. محمد سمير الصبان ،إسماعيل إبراهيم جمعة،فتحي رزق السوافري،"الرقابة والمراجعة الداخلية" الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر.
16. فتحي رزق السوافري،سمير كامل محمد،محمود مراد مصطفى:"الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية "دار الجامعة للنشر،مصر.
17. حسن بلعجوز،بوقرة رابح ن" إدارة المخاطر المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"جامعة مسيلة ،الجزائر . (2010)
18. الخطيب سمير،،" قيس وإدارة المخاطر بالمصارف"،منشاة المعارف ،الاسكندرية، مصر(2005).
19. إبراهيم إيهاب نظمي،"التدقيق القائم على مخاطر أعمال"،مكنية المجتمع العربي ،عمان(2009) .
20. محمد حلمي جمعة،"المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث"،دار الصفانشروالتوزيع عمان ،الأردن،(2009) .

21. محمد صالح الحاوي ،الإدارة المالية والتمويل" ،كلية التجارة،جمة عين الشمس ،القاهرة ،مصر (1999).
22. محمد عباس حجازي،" الأصول العلمية الممارسة الميدانية للمراجعة" مكتبة عين الشمس،القاهرة،مصر(1982).
23. عبد الفتاح الصحن،محمد السيج السرايا:"الرقابة الداخلية" الدار الجمعية،الاسكندرية،مصر .
24. غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية،دار المسيرة،عمان أردن،الطبعة الاولى2006.
25. محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.1993
26. خلف عبد الله الوردات:التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية،الوراق للنشر،عمان،الأردن،الطبعة الاولى2006 .
27. محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،" المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية"،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية ،الجزائر (2005) .
28. أمين السيد لطفي:"المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، (2006).
29. لفين ارينز،جيمس لوباك،تعريب:محمد عبد القادر الديسطي:" المراجعة مدخل متكامل" ،دار المريخ للنشر،الرياض(2005) .
30. خالد أمين عبد الله،" العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة ' دار وائل للنشر ،الأردن،الطبعة الأولى،(1998) .
31. عبد الفتاح الصحن،محمد السيج السرايا شحاتة السيد شحاتة :"الرقابة الداخلية" الدار الجمعية،الاسكندرية،مصر .(2006).
32. خالد أمين عبد الله،" العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة ' دار وائل للنشر ،الأردن،الطبعة الأولى(1999).

ثانيا : الاطروحات والمذكرات

1. رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة رسالة ماجستير، منشورة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية بدون دار نشر، 2000،
2. معزوزي نصر الدين "التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.ن.ت لنيل ش:ليسانس ،جامعة بومرداس،دفعة3
3. بوسنة كريمة ، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاجزتئر – دراسة حالة البنوك الفرنسية-،مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية،جامعة تلمسان،2011

4. مذكرة عنوان دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية ، جامعة أم البواقي ، 2014/2013
5. شعبان لطفي"المراجعة الداخلية مساهمتها في تحسين سير المؤسسة،مذكرة لنيل شهادة مجيستار،جامعة الجزائر،الجزائر العاصمة،2004.
6. احمد محمد مخلوفي،"المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر 2007/2006 ،
7. حورية حمني" :آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها-حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة 2006/2008،
8. احمد محمد مخلوفي"المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر2007/2006
9. نبيه توفيق المرعي" :دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"، رسالة ماجيستار في المحاسبة، دار جامعة للدراسات العليا، الأردن،2009
10. حشاد، إدارة مخاطر التشغيل في البنوك وفقا لمتطلبات بازل "2" ، شركة ايجبت برس للطبعة 2009
11. اياد سعيد الصوص:"مدى فاعلية دور لجان المراجعة في ادعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي "،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الاسلامية في غزة ،فلسطين2012،
12. شادي صالح البجيرمي" :دور الم ا رجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير في المحاسبة جامعة دمشق 2012
13. اياد سعيد الصوص:"مدى فاعلية دور لجان المراجعة في ادعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي "،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الاسلامية في غزة ،فلسطين ،2012
14. مذكرة تخرج ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية ، إعداد الطالبة سمية خلاف ،2014/2013
15. حورية حمني" :آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها-حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة 2006/2008
16. شادي صالح البجَتمي ، (2011) "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق.

ثالثا: التقارير والبحوث المتخصصة

1. منير إبراهيم الهندي، (1999)، «**الإدارة المالية**" مدخل تحليلي معاصر للمكتب العربي الحديث، القاهرة، ط 4
2. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1998 .
3. د.محمد العربي/ المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية / الأزهر سنة 1965 .
4. فؤاد مرسي /النقود و البنوك في البلاد العربية
5. فريدة مفتاح،مفتاح صالح،يومي 11و12 أكتوبر (2010) " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية " ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق ي الجزائر، جامعة سكيكدة.
6. بغدود ا رضية وصبايحي نوال" :دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول" إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"،2007،
7. محمد فضل مسعد،خالد راغب الخطيب :" دراسة معمقة في تدقيق الحسابات "،كنوز المعرفة،عمان ،الأردن ،الطبعة الاولى2009،

رابعا:المجلات والدوريات

1. بوعشة مبارك" :إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجرائر ."مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27 ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر (جوان2004).
2. موسوعة مقاتل الصحراء، كما صحبت في 2006/10/26
3. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية – سنابل ،(2003)
4. بلسم حسين رهف، إدارة المخاطر المصرفية و مدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.العدد 46،(2005) .

خامسا:القوانين والأنظمة:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، 1998
2. النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية
3. قانون 09-10 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 1990-04-14

سادسا: المواقع الالكترونية

1. المعاملات المصرفي www.kadhifalagetaa.com/moralefat035/01htm extraite 19/10/2007
2. شركة عبد القادر سندي ومازن بترجي / محاسبون قانونيون و مستشارون (ماذا تعرف عن مهنة التدقيق)https://sbkreston.com/-
3. شركة عبد القادر سندي ومازن بترجي / محاسبون قانونيون و مستشارون (ماذا تعرف عن مهنة التدقيق) https://sbkreston.com/-
4. https://khitasabdelkarim.wordpress.com
5. https://khitasabdelkarim.wordpress.com.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

1. Gerard Vallin : lionel collins : « l'audit et control interne « objectif et pratique » Paris : 1979
2. Mikol Alain : « les audits financiers، Nathan »، Paris ?1999
3. Jacque renard « théorie et pratique de l audite interne » 4eme édition، 2002
4. Jacques Renard : *théorie pratiqué de l'audit interne K 3eme édition ،2000
5. Basle Committee on Banking ، 2001،
   The Institute Of Internal Auditors IIA، (2010)،"**standars for the professional practice of internal audit (standars)"**
6. Financial Services Roundtable ،op.cit. ، june، 1999،.

الملخص

الملخص :

تواجه البنوك اليوم تحديات لضمان بقائها و تحقيق أهدافها بالنظر إلى للمخاطر التي تواجهها ، حيث أصبحت إدارة المخاطر هي ضمان البقاء ، لذا توجب على البنوك الاعتماد على الأسلوب العلمي في إدارة المخاطر بما يضمن المحافظة على استمراريتها ،حيث انه في ظل تزايد هذه المخاطر تزايدت معها الحاجة لوجود تدقيق داخلي فعال على مستوى كل بنك ، و ذلك من اجل التسيير الأمثل للمخاطر و المحافظة على حقوق المساهمين و أصحاب المصالح ، كما تحولت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر و قد اثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل البنك ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية و المحاسبية و أصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى البنك .

و على ضوء الدراسة تبين انه بالرغم من مسايرة الأنظمة البنكية و القوانين التي تحكم النشاط البنكي للتطورات التي تعرفها الساحة المالية ، إلا انه هناك نقص كبير في تطبيق و مسايرة ميكانيزمات نشاط التدقيق الداخلي على مستوى البنوك الجزائرية ، حيث تفتقر كل الوكالات البنكية للولاية باستثناء بنك الفلاحة ، و التنمية الريفية لمصلحة التدقيق الداخلي ، الأمر الذي يحد من فعالية هذه الوظيفة و مدى تأثيرها في إدارة المخاطر على مستوى البنوك الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر ، التدقيق الداخلي- البنك

Abstract:

Today's banks face challenges to insure Its survival and achieving its goals by looking To the risks you face , As risk management became She is a guarantee of survival, So it took the banks Reliance on scientific method In risk management To ensure the preservation of its continuity , Where it is growing These risks increased with the need To have an effective internal audit At the level of each bank , And for the sake of management Optimization of risk and conservation On the rights of shareholders and stakeholders , The look also shift ed To the profession of internal auditing From auditing control tools To assess the risks and have the effect of that In its field of work, it includes the bank as a whole Instead of focusing on the financial and accounting operations The auditor is required to identify the risk factors At the bank .

And in the light of the study it turns out That in spite of keeping pace with Banking systems And laws that govern banking activity For the developments in the financial arena , However, there is a great lack of implementation and keeping pace with activity mechanisms Internal audit at the level of Algerian banks , The state of Umm El Bouaghi, where all banking agencies are lacking For the state, except for the Agricultural Bank , And rural development in favor of internal audit , Which limits the effectiveness of this function And the extent of its influence on risk management at the level of Algerian banks .

Key words :

Risk Management- internal audit- bank